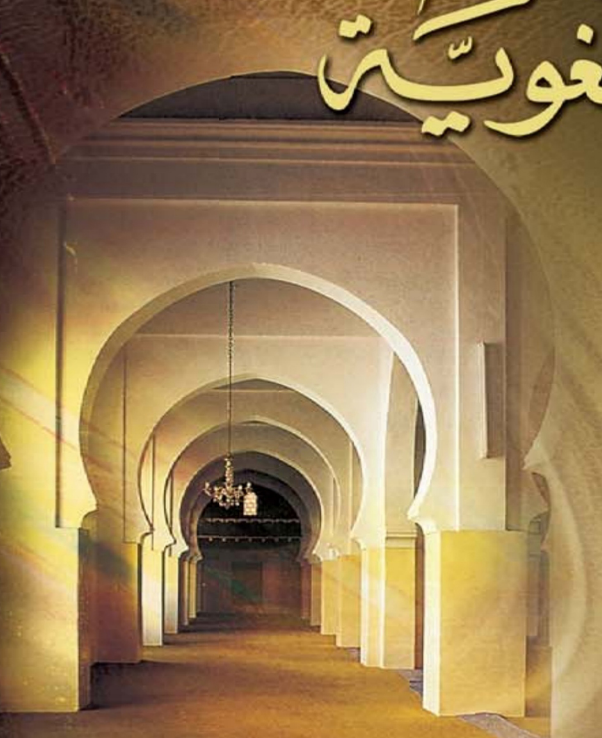
في الغَلَطِ والمُغَالَطة

أو

السَّفْسَطة اللّغويّة



تأليف

الدكتور فيصل غازي مجهول

تقديم

الدكتور حسام محيي الدين الآلوسي

في الغلط والمغالطة

أو

السفسطة اللغوية

دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
DKi
أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohammad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

" في الغلط والمغالطة " عنوان يثير القارئ من أول نظرة، يثيره بدافع الفضول أو التساؤل. أي غلط، وأية مغالطة؟ فهل هو مدخل للأخلاق، مما يثاب المرء عليه أو يعاقب، أم هو في اللفظ والإعراب وما شابه؟ وحينما يقرأ فهرسة موضوعات الكتاب لن يزداد إلا غموضاً وضرباً على غير هدى، وفقط، ربما في الفصل الرابع، ربما رجح عنده أنه كتاب في المنطق. والمنطق ليس من الموضوعات الأثيرة عند المثقف، فضلاً عن القارئ العادي، لكن هذا كله ينقلب إلى ابتسامة فرحة ورضا حالما يقرأ القارئ أول صفحة من الفصل الأول، فيجد نفسه في أمر يفهمه ويعنيه، بل يزاوله صبح مساء، عن قصد أو غير قصد، وعن دراية أو غير دراية. وهذا أمر يجعل القارئ كمن كُشف عنه غطاؤه، فصار يبصر بعد عمى، ذلك أن كل هذه الأشكال من الغلط والمغالطة التي تتتابع في فصول هذا الكتاب، وبالأمثلة التي قدمت بين يديها للتوضيح، فيها شبه إدانة، شبه تعرية لنا، نحن البشر، حيث نزاولها بكلمات، بحديث أو برمز أو إشارة، أو هزة رأس أو برفع صوت، أو بغمزة عين، أو ما شئت من وسائل التعبير بكلام أو

بإشارة، فلا أحد منا لم يمارس مثل هذه الوسائل التي تخفي أو تعلن غلطاً أو مغالطة، تدليساً أو بهتاناً، أو خداعاً أو إيهاماً، أو غمزاً أو لمزاً.

وهذه هي أهمية هذا الكتاب، فهو يكشف عن ضعفنا، وربما عن إغراقنا وغرقنا في تسفيه غيرنا ومخادعته، والتهرب من الحق، أو الإصرار على الخطأ، وبوسائل مختلفة، ربما بدافع من اعتقادنا بصحة رأينا، أو رغبة في الغلبة. ويبدو أن كل ما قدمته حتى الآن لتوضيح ما أقصده، وما إليه قصد المؤلف لا يزيد الأمر إلا غموضاً، طالما لم تُقدم له أمثلة هنا، لذلك لا مناص من إيراد عدة أمثلة وأشكال من الغلط والمغالطة تفي بإيضاح ما أراده الكاتب، وما أرادته هذه المقدمة.

في البداية نكرر مع المؤلف أن الإنسان غلط وغالط منذ أن كان، والغلط كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد، فإذا عمد إليه فهو المغالطة، والأغاليط على أنواع منها ما يتعلق بالإشارة المفهومة والكلمة المنطوقة والمسموعة والمكتوبة والمقروءة، ومنها ما يكون بالقضايا والاستنتاج. والمغالطات قد تقسم إلى لفظية ومعنوية، أو حسب هدفها إلى دفاعية وهجومية وقد تكون متعة أو إحراجاً أو نفعاً أو حلاً لمشكلة أو امتحاناً. المغالط يفهم الأشياء فهماً حقيقياً صحيحاً فيستغلها من أجل هدف معين. لكني أرى أن المغالطة

على أي وجه ظهرت ولأي هدف لا تليق بإنسان يحترم نفسه ويحترم الحق والصدق، أي كسلوك أخلاقي.

إن هذا الكتاب قد يعين القارئ من خلال الأمثلة، وتصنيف مواضع الغلط والمغالطة على النجاة من الوقوع في الغلط من خلال معرفته مواقع المغالطة، كما أنها تمكن الشخص المتعرف على وجود المغالطة من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم. والآن أحاول أن أعين القارئ على فهم أشكال من المغالطات بالأمثلة، دون ذكر أبوابها وصنفها، كما فصل المؤلف، فمن الأغاليط انتقاءات الحالات السلبية، أو اقتباس قول لإسناد رأيه، بينما يهمل قولاً آخر معه، يخالف رأيه. أو أن ينقل أقوالاً حقة في مكانها فينقلها من مجالها ويستعملها في مجال آخر، لغرض الفتنة العرقية أو الطائفية أو التعبئة لمعركة. ومن أمثلة المغالطة أن يذكر المغالط حسنات زمن ما، ويستبعد جميع الوقائع التي تنقض هذه الحسنات. ومن الأغاليط الشائعة أخذ ما ليس بعلة على أنه علة وسبب، مثلاً أن يزرع إنسان زرعاً حسب شروط الزرع، فيثمر، ولكنه ينسب كل ذلك لأنه قدم قرباناً لصنم مثلاً. ومن أنواعها تعميم الشهرة، كأن يستشهد المغالط برأي متخصص مشهور في الفيزياء، في أمر من أمور السياسة، ليس له فيها كبير دراية. وربما أوهم شخص نفسه؛ بأنه قادر على حل كل المشكلات العلمية والاقتصادية، والزراعية، وكل الحرف والصناعات، وكل أمور المجتمع، طالما أنه نحرير فهامة في أمور الدين أو اللغة، أو أي

تخصص وحيد. وأكثر معضلات الحكم الديكتاتوري، سواء العلماني، الليبرالي، أو الثيوقراطي إنما يدخل من هذا الباب البلاء في الأغاليط.

هذا قليل من كثير، ويمكن القول إن من يقرأ هذا الكتاب، الصغير الحجم، الكثير المعنى والعطاء، أنه - أي الكتاب - أوصلنا إلى مفارقة وهي: كلنا يعلم أن المناطقة المشائيين اعتبروا السفسطة، وهي الاسم الآخر للمغالطة والغلط، من أقسام المنطق الصوري، لكنها لا تصل إلى أهمية أقسام المنطق الرئيسة، كالبرهان والجدل، لكن هذا الكتاب يظهر أنه بقدر ما يتعلق الأمر بأمور الناس وتواصلهم الاجتماعي، وأمور الحياة البسيطة، للعامة والخاصة، فإن هذا القسم أي الغلط والمغالطة هو أنفع أقسام المنطق وأوسعها حضوراً وتأثيراً وظهوراً، في كل زمان ومكان، وأنها تنبض بالحياة، يزاولها الإنسان بأي مستوى كان، عامياً أم عالمياً؛ وأنها تتعلق بالنفس البشرية، وموارد نقصها وعيوبها من حب للخداع للانتصار، أو الأداء، أو لأي غرض مادي أو معنوي، بينما قد يخفى أو يكاد يخفي اثر أقسام المنطق الأخرى، اللهم في نطاق ضيق أو لنقل أقل اتساعاً وشيوعاً من هذا القسم "الغلط والمغالطة".

إنني مسرور لأن أقدم لهذا العمل اللطيف والنافع، والذكي، وليس ذلك غريباً على الدكتور فيصل، فأنا على معرفة به، حيث كنت أرتاح له ولذكائه ولثقافته وهو بعد في مرحلة البكالوريوس في الفلسفة، ثم ازداد إعجابي به، مع المراحل اللاحقة لدراساته العليا

للماجستير والدكتوراه. ولي ثقة كبيرة أنه سيحقق في القادم من أعماله وعمره كل ما يبرر أن أقول: إن الدكتور فيصل الذي ما زال في بداية مشواره وشبابه، هو أحد أفضل أقرانه الواعدين، بما ينفع الفلسفة، والفكر في العراق والعالم الأوسع، في زمن يحسب أنه يعيش بلا فلسفة، وبلا فكر، وربما بلا هدف.

الدكتور حسام محيي الدين الآلوسي

مقدمة

غلَطَ الإنسانُ وغالطَ منذُ أن كان، وربما كانَ الغلطُ ثمناً للتعلُّمِ والمغالطةُ ثمناً للفوز. وقد اعترفَ ببعضِها أو اكتشفَها ثم حاولَ أن يُصححَها، وأبقى على غيرِها فأوَّلها لأمرٍ ما. وكما أنَّ الأغلاطَ قديمةٌ قدمَ الإنسانِ فإنَّ المغالطاتِ قديمةٌ قِدمَه أيضاً، لأن بعضَ مجالاتِ الحياةِ قد استدعتها. لكنَّ تصنيفَ الأغلاطِ والمغالطاتِ أو الأغاليطِ جاءَ متأخراً كأيةِ محاولةٍ من المحاولاتِ الراميةِ إلى تحليلِ ظاهرةٍ وبحثِها. وقد ارتبطت المغالطاتُ باللغة، ويمكنُ أن تُعد الرموزُ والإشاراتُ والإيماءاتُ لغةً من نوعٍ ما، لا بل هي لغة، لكن اللغةَ الأكثرَ انتشاراً واستعمالاً هي تلك الأصواتُ التي ينطقُ بها الإنسانُ والمكتوبةُ أيضاً. والبحثُ في الغلطِ والمغالطةِ مسألةٌ مهمةٌ، فلكلِ مرحلةٍ من مراحلِ الفكرِ ولكلِّ ضربٍ من ضُروبهِ أغلاطٌ ومغالطاتٌ، قد تتشابهُ أو تختلفُ، ويمحو الزمانُ بعضَها ويخلقُ غيرَها.

إن الأغاليطَ أو المغالطاتِ على أنواعٍ عدة، منها ما يتعلقُ بالإشارةِ المفهومةِ والكلمةِ المنطوقةِ والمسموعةِ والمكتوبةِ والمقروءة، ومنها ما يكونُ بالقضايا والاستنتاج. وأكثرُ ما ركزتُ فيه فكرةُ التنقلِ بين المجالات، إذ إن نقلَ الكلمةِ من مجالٍ إلى مجالٍ آخرَ مثيرٌ للذهن، لكنَّ الهدفَ مختلفٌ، قد يكونُ جمالياً كما تجدُه في أساليبِ البلاغة، أو فكاهةً أو إضحاكاً إذا كان الانتقالُ مفاجئاً وواضحاً جداً، أو خفياً غيرَ مُنتَبَهٍ إليه فيكونُ مغالطة، وهذا ما حاولتُ أن أبينَه.

1`هل تكونُ المغالطةُ بين الشخصِ ونفسهِ؟ إنَّ الإجابـةَ بـنعم أو لا عـن هـذا السـؤالِ تتعلقُ بمفهومِ اللغة. إذ ربما يُعد التفكيرُ بشكلٍ عامٍّ كلاماً أو حواراً داخلياً عند الفـرد، أي أنه هو المـتكلمُ وهـو المسـتمعُ أيضـاً. وإذا كانـت هـذه الفرضـيةُ صـحيحةً فمـنَ الممكنِ أن يُغالطَ الشخصُ نفسَه، وقد تُستعملُ هذه الجملةُ "هـذا يغـالطُ أو يخـدعُ أو يوهمُ نفسَه". لكنني في هذا البحثِ سأتركُ هذا الجانبَ وأبدأُ مـن افـتراضِ وجـودِ شخصينِ أو أكثر. وبما أنَّ اللغةَ أمرٌ مشتركٌ بين الناسِ جميعاً ولا تخصُّ فئةً أو تخصصـاً معيناً فإني ضَربتُ أمثلةً من لغاتٍ رسميةٍ وأخرى شعبية؛ ذلك أن المجالَ الذي أكتبُ فيه يسمحُ بهذا.

قسمتُ الموضوعَ على فصولٍ أربعة، بحثتُ أولاً في مفهومِ الغلطِ والمغالطـة، ثم تناولتُ في الفصلِ الثاني المغالطاتِ العامة، وخصصتُ الثالـثَ لمغالطـاتِ الألفـاظ، أما الأخيرُ فكانَ عن مغالطاتِ الاستنتاج. لكنّ بينَ هذه الفصـولِ تـداخُلاً واضـحاً. ولم أَرمِ إلى تقسيمِها تقسيماً جديداً، بل وضعتُ فُروعاً لبعضِ تلكَ التقسيمات.

لم أستعملْ كتبَ أرسطو المنطقيةَ مباشرةً بسببِ الترجمةِ واكتفيـتُ بمـا جـاءَ عندَ الفارابي أو ابنِ رُشد أولاً وغيرهما من الفلاسفة ثانياً؛ لأن قسماً كبيراً من الأغاليطِ التي ذكروها يرجعُ بالأساسِ إلى تصنيفاتٍ أرسطيةٍ قد عـبَّروا عنهـا بمـا يتناسـبُ واللغـةَ العربية. ولو كنتُ أبحثُ في أثرٍ وتأثيرٍ بينَ أرسطو والذين كتبوا من بعدهِ في هذا المجـالِ لتتبعتُ ما كتبهُ هو في مؤلفاتِه وما كتبوه هُم نقلاً عنه، لكنَّ الأثرَ

واضحٌ لم يُخفهِ أحد. ولم أتتبع المغالطةَ تاريخياً، فكثيرٌ من المغالطاتِ متشابهٌ مستعملٌ قديماً وحديثاً، وما دُمنا في مجالِ اللغةِ فإنَّ بعضاً من الأمثلةِ لا يصبحُ قديماً بل يبقى حياً مادامت اللغةُ المستعملةُ حية.

الفصل الأول
الغلط والمغالطة

المغالطة لغةً

كلماتٌ في اللغةِ تكاد تتشابه إذا أخذناها بأوسعِ معانيها. كلماتٌ كثيرةٌ تُشبه المغالطةَ كأن تُدالسَ وتخدعَ وتُوهم، وكذلك اللبس والخلط والتمويه. وسأختصرُ شيئاً من معاني هذه الكلماتِ مما جاء في لسانِ العرب، فمن معنى المدالسةِ المخادعةُ، والذي لا يدالسُك هو الذي لا يخادعُك ولا يُخفي عليك الشيء. أما الخِداع فهو إظهارُ خلافِ ما يُخفي المرء. والعربُ تقول خادعت فلاناً إذا كنتَ تروم خدعه. ووهمت في كذا وكذا أي غلطت، وتوهمت أي ظننت وأوهمت غيري إيهاماً. واللبسُ اختلاطُ الأمر، لبس عليه الأمر يلبسه لبساً فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، يقال: لبست الأمرَ بالفتح ألبسه إذا خلطت بعضه ببعض. وموَّه الشيءَ طلاه بذهبٍ أو بفضة وما تحت ذلك شبه أو نحاس أو حديد ومنه التمويه وهو التلبيس ومنه قيل للمخادع مموه. وقد موه فلان باطله إذا زينه وأَراه في صورةِ الحق.

أما الغلطُ والمغالطة والأغلوطة فتعني لغةً ما يأتي: الغلَطُ أن تعيا بالشيءِ فلا تعرفُ وجهَ الصوابِ فيه، وقد غَلِطَ في الأمرِ يغلِط غَلَطاً وأغلطه غيرُه... والغلطُ كلُّ شيءٍ يعيا الإنسان عن جهة صوابهِ

من غيرِ تعمد. وقد غالَطه مغالطةً. والمَغلطةُ والأُغلوطة: الكلامُ الذي يُغلَط فيه ويُغالط به؛ ومنه قولهم: حدَّثه حديثاً ليس بالأغاليط. والتغليط: أن تقول للرجل غَلِطت. والمَغلطة والأغلوطة: ما يُغالط

به من المسائل، والجمعُ الأغاليط. فأما الأغلوطات فهي جمع أُغلوطة[1].

وقد استعمل القدماء كلمة "سوفسطائية" بمعنى المغالطة، يقول الفارابي: "والأقاويل السوفسطائية هي التي شأنها أن تغلِّط وتضلل وتلبس وتوهم فيما ليس بحق أنه حق، وفيما هو حق أنه ليس بحق، وتوهم فيمن ليس بعالم أنه عالم نافذ، وتوهم فيمن هو حكيم عالم أنه ليس كذلك. وهذا الاسم، أعني السفسطة، اسم المهنة التي بها يقدر الإنسان على المغالطة والتمويه والتلبيس بالقول والإيهام، إما في نفس أنه ذو حكمة وعلم وفضل، أو في غيره أنه ذو نقص، من غير أن يكون كذلك في الحقيقة، وإما في رأي حق أنه ليس بحق، وفيما ليس بحق أنه حق"[2].

يقولُ الجرجاني عن المغالطة إنها "مركبة من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقاً، ويُسمى: سفسطة، أو شبيهة بالمقدمات

(1) جميع معاني هذه الكلمات مأخوذ من "لسان العرب" لابن منظور.

(2) الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الإنجلو المصرية (ط3) 1968، ص80و81.

المشهورة، وتسمى: مشاغبة. وهي أيضاً: قول مؤلف من قضايا شبيهة بالقطعية أو بالظنية أو بالمشهورة"[3].

على هذا تكون الأغاليط أدخلَ في اللغة منها في الإشارات أو الاستنتاج، أما الإشارةُ فيمكنُ عدُّها نوعاً من أنواع اللغة، لكنَّ أمرَ الاستنتاجِ مختلف. ومع ذلك فالمصطلحُ يسمحُ لنا بتوسيع المعنى قليلاً، لذا سأستعمل كلماتٍ كالأغاليط والمغالطات والإيهام وإظهار شيء وإخفاء آخرَ كل في مكانه الذي أراه مناسباً له.

المغالطةُ والتزييف

بينَ المغالطةِ والتزييف شبهٌ من حيثُ الهدف، فلأيِّ شيءٍ مزيَّفٍ منتجون ومستهلكون أو مستعملون، ولو لم تكن هناك حاجةٌ للتزييفِ لما وُجد. وخُذ مثلاً من العُملةِ المزيفةِ التي يُشترى بها ذهبٌ حقيقيٌّ ودورٌ وسيارات، يُمكن أن يُباعَ الذهبُ المزيفُ بنقدٍ حقيقيٍّ غيرِ مزيف. ويستمرُّ كلُّ ذلك إذا لم يُكشف التزييفُ ويُشاع عن المزيَّفِ أنهُ مُزيفٌ فينتبهُ الناسُ إليه. والمزيفٌ لاحقٌ للحقيقيّ فإذا لم يكن الحقيقيُّ لم يكن المزيف، وكذلك الكلامُ أو الاستماعُ أو الإشارة، تكونُ كلُّها سابقةً على المغالطة. وإذا كانَ أمرُ الكشفِ عن المغالطاتِ أو التزييفِ في مسائلَ محسوسةٍ ملموسةٍ أمراً ممكناً، أولاً

(3) الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (ط1) 2003، ص180و181.

من خبراء وثانياً ممن يُشيعون تلك الخبرةَ لا الذين يحتكرونها، فإن الكشفَ عنها في عالمِ الفكرِ ممكنٌ أيضاً لكنَّه أصعبُ وأعقد، لأن المقاييسَ متغيرةٌ والهوى والتقبل والمجتمع متغيرٌ كذلك.

مِعيارٌ للتفرقةِ بَينَ الغلطِ والمُغالطة

إذا اعتمدنا معياراً نُفرقُ به بين الغلطِ والمغالطةِ أو ما شابههما فسيكون الآتي: كلُّ ما كان عن قصدٍ أو تعمُّدٍ فهو مغالطة، وكلُّ ما كان عن غيرِ قصدٍ أو تعمدٍ أو عفوياً فهو غلط. وإن كان في الذهنِ معنى أخلاقيٌّ عن المغالطةِ فإنه ليس إلا واحداً منها ولا يجبُ أن تُقاسَ المعاني الأخرى عليه، فأسبابُ المغالطاتِ كثيرةٌ وكذلك أهدافها.

قال المعري:

ولما رأيتُ الجهلَ في الناسِ فاشياً   تجاهلتُ حتى ظُن أنيَ جاهلُ[4]

ليس المعريُّ هنا جاهلاً بل متجاهل، أي يدعي الجهلَ أو يُظهره. وكذلك سقراط كان يدَّعي الجهلَ وعدمَ المعرفةِ وما كان جاهلاً أو قليلَ المعرفة، لكنَّ لهذا الادعاءِ غايةً في نفسه. إن من يمشي ويتعثر في مشيتهِ لم يغالطْ بل يغلط، أما الذي يمشي ويوقعُ نفسَه فهو مُغالط. وإذا اختبرتَ مجموعةً بالنجارةِ وكيفيةِ دقِّ المسمارِ في اللوحةِ

(4) أبو العلاء المعري: ديوان سقط الزند، شرح وتعليق د. ن. رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ص57.

الخشبية، ترى الذي لا يعرفُ يضربُ مرةً هنا ومرةً هنـاك ولا تـأتي ضرباتـهِ صـحيحةً على رأسِ المسمار، هذا لأنه لا يعرف، أما الشخصُ الآخرُ فإنه لغرضٍ ما في نفسـهِ أرادَ أن يوهمَ الآخرين بأنه لا يعرف، وهو في حقيقةِ أمرهِ يعـرف، فبـدأ يضربُ مـرةً هنـا ومرةً هناك حتى فشل، ففي كلتـا الحـالين تشـابهت الضربـاتُ غـيرُ الصـحيحة، لكـنَّ واحدةً حقيقيةٌ والأخرى إيهامية. وقد وسَّعتُ من استعمالِ كلمةِ المغالطةِ التي تُعنى أصلاً بالكلام.

المغالطةُ حقٌّ يرادُ به باطل

ليست المغالطةُ كذباً، ويختلفُ الصدقُ والكذبُ باختلافِ نـوعِ الجملـة - أو القضية - تركيبيةً كانت أم تحليليـة. فمقيـاسُ الصـدقِ في الأولى التطـابقُ وفي الثانيـةِ عدمُ تناقضِ أجزاءِ القضيةِ بعضها مع بعـض[5]. ويتفـقُ الكـذبُ مـع المغالطـةِ في أنـه قصديٌّ مُتعمَّد.

قال علي بن أبي طالب - عندما سمعَ قولَ الخوارج "لا حكمَ إلا لله" - "كلمة حق يراد بها باطل"[6]. وقال: "فليس مـن طلـبَ الحـق فأخطـأه كمـن طلـب الباطـلَ فأدركه"[7]. ولو تركتَ معنى الحقِّ وأصنافهِ وأنواعه وطلبتَ حقاً معيناً، فإن من طلبَ الحقَّ وأخطأه ليس مُغالطاً

(5) زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، الجزء الأول، (ط5) 1973، ص33و34.

(6) نهج البلاغة، تحقيق محمد عبده، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص89.

(7) المصدر نفسه، ص103.

بل واقعٌ في الغلطِ أو الخطأ، بينما من طلبَ الباطلَ وأصابَه فهو مغالط، لأنه وصلَ إلى النتيجةِ باستعمالِ المغالطة. قد يكونُ طالبُ الحقِّ مستعملاً لاستدلالٍ خاطئٍ ينتقلُ فيه من مقدماتٍ صادقةٍ ويحصلُ على نتائجَ كاذبة، فليس الخللُ في المقدماتِ بل في الاستدلال. أما الذي طلبَ الباطلَ أي الكاذب فأصابه فإنه من الممكنِ أن يحصلَ على نتيجةٍ صادقةٍ من مقدماتٍ كاذبة. إذ لا يمكن الحصولُ على نتائجَ صادقةٍ من مقدماتٍ كاذبة في استدلالٍ صحيح، بينما يمكنُ الحصولُ على نتائجَ صادقةٍ من مقدماتٍ كاذبةٍ في استدلالٍ خاطئ.

تقسيمُ المغالطات

إن للأغاليطِ أو المغالطاتِ تقسيماتٍ عِدة، فمنهم من قسَّمَها على صُوريةٍ وغيرِ صورية، ومنهم من قسمها على لفظيةٍ ومعنوية، ويمكن تقسيمُها على الهدفِ منها، فأهدافُها كثيرةٌ قد تكونُ دفاعيةً أو هجوميةً أو متعةً أو إحراجاً أو نفعاً أو حلاً لمشكلة أو امتحاناً... وما كانت قسمةٌ أفضلَ من أخرى، لأنها تعتمدُ نوعاً من أنواعِ التصنيف. أما إحصاؤها فلا يُقصدُ منه إحصاءٌ تامٌّ لها، إنما هو من بابِ ضربِ الأمثلةِ عليها. فما دام هناك متكلمٌ ومستمعٌ أو مخاطِبٌ ومخاطَبٌ أو كاتبٌ وقارئٌ أو آمرٌ ومأمورٌ فهناك غلطٌ ومغالطة.

قال الفارابي: "هذه جميع ما يمكن أن تغلط الناظر من الألفاظ، فقد عددناها وقد يمكن أن تقسم قسمة أخرى يظن بها أنها أحرى أن تكون قسمة صناعية. فإن قسمتنا هذه إنما جرت مجرى ما يعد وبقصد

تفهيمها بأي وجه كان"[8]. وكان قد بحثَ في الأماكنِ المغلطةِ التي يمكنُ أن يغلطَ فيها الإنسان، وهذه الأماكنُ نفسُها إذا كانت قصديةً أو متعمدةً أصبحت مغالطة. وقد قسَّمَ الكتابَ على ثلاثةِ فصول: في صدر الكتاب، في إحصاءِ الأمكنةِ المغلطةِ من الألفاظ، في إحصاءِ الأمكنةِ المغلطة من المعاني[9].

ذكر ابنُ سينا عن الغلطِ والمغالطةِ في كلامهِ عن "المغلطات في القياس": "ان هذه المغلطات إما أن تقع في اللفظ، وإما أن تقع في المعنى، وإما أن تقع في صورة القياس، وإما أن تقع في مادته، وإما أن تكون غلطاً، وإما أن تكون مغالطة. ونحن نعلم، أنه إذا ترتبت الأقاويل القياسية ترتيباً على شكل من الأشكال، وكان هناك أجزاء أولى متمايزة، أعني الحدود، وأجزاء ثواني متمايزة، أعني المقدمات، كان الضرب من الشكل منتجاً، والمقدمات صادقة وغير النتيجة وأعرف منها، أن ما يلزم عنه يلزم لزوماً حقاً. فإذا القول الذي لا يلزم عنه الحق، أعني القياس السوفسطائي، إما أن لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الأشكال، أو لا يكون بحسب ضرب منتج أو لا تكون هناك الأجزاء الأول أو الأجزاء الثواني متمايزة. وإما أن لا تكون المقدمات

(8) الفارابي: كتاب الأمكنة المغلطة، في "المنطق عند الفارابي"، تحقيق رفيق العجم. الجزء الثاني، دار المشرق-بيروت 1986. ص 137.
(9) المصدر نفسه: ص131.

صادقة، وإما أن لا تكون غير المطلوب، وإما أن لا تكون أعرف منه"[10].

لقد سار أكثرُ الباحثينَ على ما جاءَ عند أرسطو، يقول ابنُ رشد في القول في التبكيت الذي يكونُ من قبل الألفاظِ من خارج: والتبكيت والتغليط: منه ما يكون من قبل الألفاظ من خارج، ومنه ما يكون من قبل المعاني. والذي يكون من قبل الألفاظ ستة أصناف: اشتراك اللفظ المفرد، اشتراك التأليف، من قبل الأفراد، من قبل القسمة، اشتراك شكل الألفاظ، من قبل الإعجام[11].

أما بدوي فينقسم الخطأ عنده من الناحية النفسية إلى خطأ غيرِ مقصود ويُسمى حينئذ غلطاً... أو يكون مقصوداً من أجل التمويه على الخصم لينتصر المرء بأي ثمن ويسمى حينئذٍ مغالطة... أو أغلوطة[12]، "وينقسم مرة أخرى إلى خطأ مصدره التفكير وآخر مصدره السلوك، أو إلى خطأ عقلي وآخر أخلاقي. وهذا النوع الأخير لا يتصل بالمنطق

(10) ابن سينا: النجاة، في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، تحقيق ماجد فخري، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت (ط1) 1985، ص126و127.

(11) ابن رشد: كتاب السفسطة، في "ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو"، المجلد الثاني، تحقيق جيرار جهامي، منشورات الجامعة اللبنانية، المكتبة الشرقية، بيروت (1982)، ص672.

(12) بدوي، عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، (ط4) 1977، وكالة المطبوعات، الكويت، ص241.

وإنما يتصل بالأخلاق، ومثال التحيز وعدم الاكتراث للوصول إلى الحق"[13] ، "ولما كانت الأغاليط لا تكاد تنحصر وبالتالي لا نستطيع أن نصنفها تصنيفاً شاملاً، فإن الأنسب في هذا أن نتبع المنهج التاريخي فنعنى خصوصاً بالأغاليط التي أشار إليها أرسطو. فنقول إن أرسطو قسم الأغاليط إلى طائفتين: أغاليط في القول وأغاليط خارج القول...، والأولى أغاليط مصدرها اللغة والأخرى ليست كذلك. أما الأغاليط في القول فعددها ست: الاشتراك، الاشتباه، التركيب، التقسيم، النبرة، صور الكلام. والأغاليط خارج القول هي: بالعرض، بالجوهر، تجاهل المطلوب، المصادرة على المطلوب، أخذ ما ليس بعلة علة، إيهام عكس اللوازم، جميع المسائل في مسألة"[14] .

يقول الفارابي أيضاً عن المغالطة "وإذ قلنا في القياس ما هو وكيف هو وكم صنف هو مماذا يلتئم كل صنف منها وكيف يلتئم. وبينا كيف لنا أن نجد قياس كل مطلوب نلتمس معرفته وكيف نستنبطه وأي سبيل نسلك حتى نقع على معرفة كل ما طلبنا معرفته. ومن أي أمكنة نبتدئ في السلوك إلى المطلوب بالقياس. وكيف نسلك وبأي آلة وكم عددها، ومن كم موضع يمكننا أن نثبت الشيء أو نبطله. فينبغي الآن أن نقول في الأمكنة التي فيها يغلط الناظر في الشيء وفي

(13) المصدر نفسه: ص241.

(14) المصدر نفسه: ص241-243.

الأمور التي شأنها أن تزيل الذهن عن الصواب من كل ما يطلب إدراكه. ويُخَيِّل الباطل في صورة الحق وتلبس على الإنسان موضع الباطل فيما يقصد علمه فيقع فيه من حيث لا يشعر"(15). ويقسم الفارابي المغلطات بقوله: "إن المغلطات منها ما يمكن أن تكون قياساً أو جزء قياس ومنها ما لا يمكن أن يكون قياساً ولا جزء قياس، لكنها أحوال الإنسان وتوطئات في ذهنه وهيئات له وملكات تزيله عن الصواب إلى الخطأ، مثل المحبة لرأي ما والبغضة له، أو غير ذلك مما يجري مجرى هذين. وهذه وما أشبهها فليس يمكن أن تكون مقاييس ولا أجزاء مقاييس. ونحن فمقصدنا أن نتكلم ههنا من المغلطات فيما يمكن أن يكون قياساً أو جزء قياس، وتلك الأخر. وأليق الأمكنة لها كتاب البلاغة والشعر. والمغلطات التي يمكن أن تكون مقاييس أو أجزاء مقاييس منها ألفاظ ومنها معان"(16).

أهدافُها وفوائدها

يفهمُ المغالطُ طبائعَ الأشياء فهماً حقيقياً صحيحاً فيستغلها من أجل هدفٍ معين. وقد لا يُسمى ما يقوله أو يفعله مغالطةً بل يُسمى بأسماء أخرى تناسب المجال المستعملة فيه. ومن الخطير جداً أن تُطلق عليها اسمَ المغالطة في مجالاتٍ حساسة في الحياة. ولم يقل

(15) الفارابي: المصدر السابق، ص131و132.

(16) المصدر نفسه: ص131و132.

أحدٌ من الذين كتبوا في المنطق إن المغالطة شيءٌ غيرُ مرغوبٍ فيه لأنهم نظروا إلى المغالطةِ بحسب الهدف، فإذا كان الهدفُ نبيلاً كانت المغالطةُ خيراً وإذا لم يكن الهدفُ نبيلاً كانت المغالطةُ شراً، فالمغالطة بحدِّ ذاتها ليست خيراً ولا شراً، بل تقاس بالهدف الذي ترمي إليه. وهي من عالم الوسائلِ لا الغايات وإلا فإن الأغلوطةَ هي نفسُها تُستعمل للشيء وضده.

يرى ابنُ سينا في إبانةِ المواضع المغلطة للباحث أن "أفعال السوفسطائية، إما في القياس المطلوب به إنتاج الشيء، وإما في أشياء خارجة عن القياس، مثل تخجيل الخصم وترذيل قوله، والاستهزاء به، وقطع كلامه، والإغراب عليه في اللغة، واستعمال ما لا مدخل في المطلوب، وما يجري مجرى ذلك"(17).

لقد ركز الباحثون في الفائدة الوقائية، فلم يبينوا مواضعَ الغلط إلا للاحتراز من الوقوع فيه، ولم يفصلوا في المغالطة إلا لمحاولة كشفها. لم يقل أحدٌ إن من يكشف المغالطةَ يجب أن يكون قد مارسها من قبل، فهذا كمن يتهم المحقق أو الشرطي بأنه يعرف أساليبَ الجريمة لأنه كان مجرماً، وهذا ليس صحيحاً لأنه فرضٌ يستثني أصحابَ المواهب في الكشف. وربما يكون كشفُ المغالطة موهبةً عند كثيرٍ من الناس أكثر منه تمريناً أو تعليماً.

---

(17) ابن سينا: المصدر السابق، ص126و127.

أطلق عليها بدوي اسم "الأغاليط"، وقد استشهد في بداية كلامه بقول مالبرانش: "لا يكفي أن يُقال إن العقل قاصر، بل لابد من إشعاره بما هو عليه من قصور؛ ولا يكفي أن يقال إنه عرضة للخطأ، بل يجب أن نكشف له عن حقيقة هذا الخطأ"[18]. ثم يُعقب بدوي على هذا الكلام بقوله: "وهذا قول صادق، إذ لا يكفي من أجل تمييز الحق أن نحدد شروطه فحسب، بل لابد أيضاً لكي يكون التمييز واضحاً كل الوضوح أن نبين أين يكون الغلط حتى يظهر الحق أجلى وأوضح، كالنور يكون أجلى بجوار الظلمة منه لو أخذ وسط فيض آخر من النور. ثم إن الأضداد إن لم تكن واحدة كما يقول هيجل، فهي على الأقل مرتبطة تمام الارتباط سواء من الناحية العقلية ومن الناحية الوجودية، ولهذا كان العلم بالأضداد كما يقول أرسطو علماً واحداً. فإذا كان تمييز اليقين في التفكير الإنساني موضوع المنطق، فكذلك تمييز الخطأ فيه يدخل في بابه"[19].

يقول المظفر عن أغراض المغالطة إن "(المغالطة) بمعنى تعمد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة، مثل اختباره وامتحان معرفته، فتسمى (امتحاناً)، أو مدافعته وتعجيزه إذا كان مبطلاً مصراً على باطله، فتسمى (عناداً). وقد تقع عن غرض فاسد، مثل

(18) بدوي: المصدر السابق .

(19) المصدر نفسه: ص241.

الرياء بالعلم والمعرفة والتظاهر في حبهما، ومثل طلب التفوق على غيره. والذي يدفع الإنسان إلى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقص. وإذ يعرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة الحقيقية يلتجئ إلى التظاهر بما يسد نقصه بزعمه"[20].

إن لهذه الصناعة "فائدة لا يستهان بها لدى أهل العلم، وذلك من ناحيتين: 1-إنه بها قد يتمكن الباحث من النجاة من الوقوع في الغلط ويحفظ نفسه من الباطل، لأنه إذا عرف مواقع المغالطة ومداخلها يعرف الطريق إلى الهرب من الغلط والاشتباه. 2-إنه بها قد يتمكن من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم. وعلى هذا ففائدة الباحث من تعلم صناعة المغالطة كفائدة الطبيب في تعلمه للسموم وخواصها، فإنه يتمكن بذلك من الاحتراز منها، ويستطيع أن يأمر غيره بالاحتراز ويداوي من يتناولها. ثم لهذه الصناعة فائدة أخرى، وهي أن يقدر بها على مغالطة المغالط ومقابلة المغالطين المشعوذين بمثل طريقتهم"[21].

(20) المظفر، محمد رضا: المنطق، انتشارات اسماعيليان (1425هـ) (ط12)، ص387.
(21) المصدر نفسه: ص388.

الفصل الثاني

المغالطات العامة

أسميتُها مغالطات عامة لأنها لا تتعلق مباشرةً بالألفاظ ومعانيها ولا بالخطأ الاستنتاجي. وقد اتفق كثيرٌ من الباحثين على تسميتها بالمغالطات أو الأغاليط المعنوية وقسموها على هذه الأقسام تأثراً بأرسطو، ولم أسمها بهذا الاسم لأنني أضفتُ إليها أخريات قد تكون تابعةً لها أو توسيعاً لها.

المغالطة والطبيعة

هل الإنسان يفهم شيئاً من الطبيعة؟ إذا كان يفهم فهل هذا يعني أنها تخاطبه بلغةٍ ما؟ ولا أريد أن أدخلَ في المجاز كثيراً، لكن في الطبيعة رموزاً معينة تدل على أشياء، كأن تتجمع الغيومُ فنعرف أن المطر آتٍ. فإذا عددنا هذه لغةً من اللغات التي يفهمها الناسُ كلٌّ بحسبِ حاجته، كنا أمام طرفين أحدُهما الطبيعة والآخرُ الإنسان. فهل هناك مغالطة من الطبيعة؟

إن الطبيعةَ بحسب ظني لا تحتاج إلى أن تخدع أو تموه لأنها تفعل وحسب، أما التفسيرُ والتأويل والتبرير فيكون من المتلقي. وإن كان اللجوءُ إلى المغالطة خوفاً أو طمعاً أو حباً أو خجلاً فإنها غنيةٌ عن هذه كلها، فإن شاءت أعطتْ وإن شاءت منعت، وإذا سألتَها

أجابتك رمزاً. إنها قوية وكثيرٌ من فِعال الأقوياء مأخوذٌ منها. أما الذي يغالط ويخادع ويموه ويدلس فهو الكائن الحي لاسيما الإنسان الذي هو جزء من الطبيعة أيضاً وله خصوصيته. فإذا خُدعتَ بسرابٍ وظننتَه ماءً فما خَدعتك الطبيعةُ بل الحواس، وإذا قال لك شخصٌ قد مرَّ بمثل هذه الخبرة إن هذا ماءٌ لا سراب فقد خدعك وزيف لك معلومة. وإذا انتقلنا من فصل إلى فصل، من فصل الربيع إلى الصيف، فعادةً ما لا تكون النقلة مفاجئة بل فيها شيء من التدرج، ولا يكون التدرجُ حسابياً إنما هو صعود ونزول حتى يستقر الفصل الجديد. فإذا ظن أحدٌ أن الصيف قد أتى لمجرد أن أحسَّ بحرٍّ شديدٍ في وقت معين فليس هذا بصحيح، فالطبيعة هنا لم تغالط ولم تخدع أحداً، بل هي تسير هكذا. أما المخدوع فهو الذي لا يعرف قوانينها أو طبائعها.

الإشارة

من المغالطات ما يكون إشارياً وذلك عندما تُستعملُ إشارةٌ متعارفٌ عليها بشكلٍ غيرِ متعارفٍ عليه، فيقول الذي استعملها ما كنتُ أقصد بها ما فهمتَ منها. إنه ينقل الإشارة مما وُضعت له إلى مجال آخر. ومنها أيضاً الإيهامُ البصري الذي يستعمله الساحرُ، صاحبُ الألعابِ السحرية الخفيفة، الذي يُريك العجبَ العجاب فتظن ما يفعله حقاً وما هو كذلك. وكلُّ عملهِ مبني على خداع الحواس، فيُخفي منديلاً في يده ثم يُخرجه حمامةً من قبعته. إنه إيهام لا أكثر، لكن هذا النوعَ من الإيهام يُستعمل للإمتاع لأن الساحر لا يقول لك بأني أفعل

شيئاً خارقاً للطبيعة، بل يقول إنه يستعمل خدعةً معينة لا تستطيع أن تكشفها أنت، وربما كانت محاولةُ كشفها متعةً لكثيرين أيضاً.

الأغاليط المعنوية

هذه مجموعةٌ من الأغاليط التي أطلق عليها الباحثون قديماً وحديثاً اسمَ الأغاليط المعنوية، ويمكن تقسيمها على سبعة أقسام:

بالجوهر

أن يكون الانتقال مما هو صادق بشرط إلى ما هو صادق إطلاقاً. مثال ذلك أن الماء "يغلي في درجة 100 في مستوى سطح البحر إذن هو يكفي إذا كانت درجة حرارته مائة لإنضاج بيضة في خمس دقائق. ولكن إذا قلنا هذا ونحن على جبل ارتفاعه 5000 قدم كانت البرهنة خاطئة لأن الماء لا يغلي في هذا الارتفاع في درجة 100 وتحدث هذه الأغلوطة حينما تكون شروط صدق مبدأ من المبادئ مجهولة، أو ينظر إليها على أنها نادراً ما تكون، فلا يكون لإهمالها أثر كبير. وهذه الأغلوطة من الأغاليط الشائعة جداً ومن أخفاها"[22].

(22) بدوي، عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، ص246و247.
ومهدي فضل الله: مدخل إلى علم المنطق، المنطق التقليدي. دار الطليعة بيروت (ط2) 1979، ص241.

العرض والذات

تكون أغلوطة بالعرض "حينما يستنتج الإنسان نتيجة مطلقة بسيطة دون قيد ولا شرط من شيء لا يصدق إلا بالعرض. فإذا رأى إنسان أضراراً ناشئة عن الطب بسبب أن طبيباً جاهلاً أساء استخدامه استنتج من هذا أن الطب مضر. أو حينما يرى الإنسان نتائج سيئة نشأت عن قانون أُسيءَ استخدامُه فيحكم بأن القانون شر. أو يرى الفساد قد أصاب الحياة الدينية فيحكم بأن الدين مدعاة إلى الفساد... ففي كل هذه الحالات يضع الإنسان في النتيجة أكثر مما في المقدمات. وغالباً ما يكون الدافع إلى الوقوع في هذه الأغاليط فساد الاستقراء الذي نقوم به"[23].

بما أن أكثر أنواع الاستقراء المستعملة هو الاستقراء الناقص فإن كثيراً من الأغلاط أو الأغاليط تكون بالتعامل مع الاستقراء الناقص على أنه كامل. ولن أبحث هنا في مشكلة مبدأ الاستقراء أو قانون الاستقراء لأن ذلك أمرٌ قد اختلف فيه الفلاسفةُ والعلماء اختلافاً كبيراً، وكذلك مبدأ السببية، لكنها إشارة وحسب إلى أن بعضاً من الأغاليط يكون بالانتقال من الاستقراء الناقص إلى الكامل.

(23) بدوي: المصدر السابق، ص245و246.
ومهدي فضل الله: مدخل إلى علم المنطق، ص241.

قد يدخل الانتقاء في هذا النوع من الأغاليط، كأن تنتقي الحالات السلبية فقط. عندما يقال إن الكتابة شرٌّ لأن التزويرَ لا يكون إلا بها، فلولا الكتابةُ لما كان تزوير الوثائق والشهادات وجوازات السفر، ولولاها لما كانت توثق كثيرٌ من الأقوال التي تثقل الإنسان. وإن السيارة شر لأن حوادث السيارات كثيرة. ولولا المحركات والآلات والمعامل لما كانت كثير من الأمراض والشرور. وهذا صحيح، لكن ماذا تفعل بالاختراع بعد أن كان؟ إن المشكلة لم تكن أخفَّ بغياب أي اختراع من الاختراعات، فما كانت الحال أفضل عندما لم تكن القنبلة النووية أو الطائرة الحربية أو أي شيء آخر، لأن المشكلة تتعلق بالإنسانِ المستعملِ لها.

قد تُستعمل الانتقائية مغالطةً أيضاً وإن كان هذا القسم لم يُذكر مع العرض لكن لا بأس من ضرب أمثلة عليه. إذ ربما ينتقي الشخصُ قولاً أو جملةً من أجل أن يسندَ رأيه كأن ينتقي قولاً من مفكرٍ هندوسي يسند فيه قضيةً إسلامية ويجعل قولَه حجةً على الآخرين، لكن لماذا لم ينتقِ قولاً آخر من الهندوسي لا يتفق مع مبادئه؟ وما هذا إلا مغالطةٌ هدفُها الترويج لفكرة معينة. أو أن ينتقي أحداثاً من التاريخ قد حدثت فعلاً أو أقوالاً قد قيلت، لكنه يستعملها استعمالاً تعبوياً. وغالباً ما يُستعمل مثلُ هذا النوع في التعبئة لمعركةٍ أو لاستنهاض الهممِ أو لفتنة عرقية أو طائفية، فينتقي المتكلمُ أقوالاً قد قيلت حقاً وينقلها من مجالها الذي قيلت فيه ويستعملها في مجال آخر.

مثالُ ذلك أن يذكرَ زمناً مضى كانت الأمورُ تجري فيه بشكلٍ اعتيـادي وكـان الناسُ راضين عن حالهم، وكانَ وكان وَكان... لكنه يستبعد جميعَ الوقائع التي تنقض هذه الأمثلة. ومنه أيضاً أن يضربَ مثلاً جيداً عن كل من كان فقيراً، ناسياً أو متناسـياً أن كثيراً من الذين يُضرب بهم المثل كانوا يرغبون في الفقر وقد ذهبـوا إليـه طـائعين. وهذه قد تكون مفيدة لطمئنة الفقير وتعزيته بفقره، وقد تكون ضارة له تقنعه بـأن يبقى على ما هو عليه.

منها مغالطةُ تشويه الصورة، وهي أن تنتقي جميعَ المسـائل السـيئة في بلـدٍ ما أو في زمان ما. كأن تقول إن سكانَ ذلـك البلـد بخـلاء، وإن الحيـاة في ذلـك البلـد صعبة، وإن العلاقات العائلية متفككـة. وكـل ذلـك قـد يكـون صـحيحاً صـادقاً، لكـن استعماله في مجال معين مغالطة.

يقول الفارابي عن فكرة الاقتران العرضي "والمغالطات التي هي معان منها التي تقال بالعرض وهي التي تتفق مقارنتها للشيء من غير أن يكون شأن كل واحد منهما وفي طباعه أن يقترن إلى الآخر، مثل أن يعرض لحيوان ما أن يذبح فيموت ويبتل بمطر في ذلك الوقت، فإن ذلك الحيوان يوصف بهذه المحمولات الثلاث، وهو أنه مذبوح وميت وممطور، وتوصف هذه الثلاث بعضها ببعض، فحملنا الميت على المذبوح ليس بالعرض ولا حملنا المذبوح على الميت، وأما حملنا الممطور على الميت فهو بالعرض، وكذلك حملنا إياه على المذبوح، وكذلك حملنا ذينك الأمرين على الممطور. فما كان

من المحمولات على الشيء يحمل بهذا النحو فإنه يقال عليه بالعرض. وقد جرت عادتنا أن نسمي المحمول الذي ليس بالعرض المحمول بالذات، وذلك في مثل حمل الميت على المذبوح وما أشبه ذلك. والمحمولات التي يحمل بعضها على بعض بطريق العرض إنما تصير محمولة بطريق العرض عندما يتفق اجتماعها أن يكون محمولة على شيء واحد، فحينئذ يصير حمل بعضها على بعض بطريق العرض، وذلك مثل ما يتفق في شيء واحد أن يكون إنساناً وأبيض وأن يبني وأن يعالج وأن يكتب. فإنا قد نصف الأبيض بأنه يبني، لكن لا من جهة ما هو أبيض، وكذلك نقول إن البناء يكتب ليس من جهة أنه بناء، لكن حملنا الكتابة على البناء بطريق العرض، وكذلك حملنا المعالجة على الكاتب هو بطريق العرض من قبل أنه اتفق في شيء واحد أن كان كاتباً وطبيباً، فحملنا العلاج عليه إما من جهة ما هو طبيب فهو بالذات وإما من طريق ما هو كاتب فبالعرض، وكذلك سائر ما يتفق أن يجتمع فيحمل على شيء واحد"[24].

وما بالعرض فهو مغلط على أنحاء كثيرة ومنها أنه "يعوق الذهن عن فهم الشيء فيسبق إلى الذهن قبل الشيء حتى يظن به أنه هو الذي قصد تفهمه من أول الأمر فيتصور الإنسان بدل الشيء المقصود الشيء الذي له هو بالعرض، وذلك مثل الأمور العرضية التي

(24) الفارابي: كتاب الأمكنة المغلطة، ص 138و139.

تؤخذ في تحديدات الأشياء، مثل أن يقال في تحديد كسوف القمر أنه حال للقمر مفزعة للناس أو أنه حاله التي لا يقع للقائم فيه عند تبدره وهو فوق الأرض ظل، وفي أشباه هذه"[25]. وصف الأشياء بما ليس ذاتياً بل عرضياً، لأن الفزع من الخسوف أمر عرضي، إذ قد تجد من لا يفزع منه.

تجاهل المطلوب

هو إثبات غير المطلوب، "ويقصد بتجاهل المطلوب أن يتجاهل الإنسان ما يجب أن يبرهن عليه ضد الخصم فيبرهن على شيء آخر غيره موهماً أنه أجاب على المطلوب. وقد يكون برهانه صحيحاً منطقياً، ولكن المغالطة هنا في أنه يبرهن على نتيجة غير النتيجة المطلوبة أي المطلوب من الإنسان البرهنة عليها هي بالذات. ولها صور عدة: فمن ذلك أن يحرِّف الإنسان كلام الخصم ويبرهن على بطلان كلام الخصم محرفاً على هذا النحو، كما يفعل كثير من المحامين؛ وكما يفعل أيضاً بعض الفلاسفة في ردهم على خصومهم بإيراد كلامهم على غير وجهه: سواء بتغيير اللفظ وبقلب المعنى وفرض معنى جديد. ومن ذلك أيضاً أن ينسب المرء إلى الخصم نتائج يخيل إليه أنها إلزامات على مذهبه مع أن الخصم لا يقول بها بل ينكرها... وقد يلجأ المرء إلى طرق أخرى منها إثارة العطف... كما

(25) المصدر نفسه: ص 139و140.

يلجأ إلى ذلك بعض المحامين بأن يستدر عطف القاضي ببيان أن المتهم جدير بالشفقة مع أن المطلوب أن يبين براءته أو أنه لم يخالف القانون"[26]. ومحاولة الطالب تبرير فشله في الامتحان بإثبات وجود "الحظ" وبأنه غير محظوظ[27].

قد تكون محاولةً لتبرئة الفاعل وذلك بإيجاد حلقةٍ من سلسلة طويلة. كأن يَقتلَ شخصٌ آخرَ فلا يُلام ويُبحث عن شخص آخر... وكأن يقتل شخصٌ شخصاً آخر فيُدافع عنه المدافعون بقولهم إنه كان سيئ التربية فما علَّمه أهلُه كيف يحترم الآخرين لذا فهو غيرُ مذنبٍ تماماً بل المذنب أهله، وبما أن أهله قد ماتوا جميعاً فعقابُهم عند ربهم. وهذا حقٌّ، لكن المجالَ القانوني يختلف عن المجال النفسي- أو التربوي. وتكون المغالطة بالخلط أو الانتقال من المجال التربوي أو النفسي إلى المجال القانوني، فتبرئة المجرم نفسياً تختلف عن تبرئته قانونياً.

المصادرة على المطلوب

تتأتى هذه الأغلوطة من "التسليم ابتداء بالذي نطلب البرهنة عليه، لأن نتيجة البرهان ليست سوى إحدى المقدمات. وهذه الأغلوطة تنتج في الأصل من القياس الذي يتألف من مقدمتين،

(26) بدوي: المصدر السابق: ص243.
(27) مهدي فضل الله: المصدر السابق، ص241.

إحداهما قضية تحليلية، ينحل طرفاها - الموضوع والمحمول - بعضهما إلى بعض، في حين أن الثانية تتضمن نفس النتيجة. مثال على ذلك:

كل إنسان بشر

كل بشر عاقل

كل إنسان عاقل

أو

كل ليث أسد

كل أسد مفترس

كل ليث مفترس[28]

أخذ ما ليس بعلة على أنه علة

"إما أن يكون السبب أن يتخذ الإنسان أسباباً بعيدة لا تفسر شيئاً من أجل تفسير أشياء واضحة بنفسها، أو فاسدةً أو على الأقل مشكوكاً فيها، كتأثير النجوم في أفعال الإنسان. وغالباً ما تجعل هذه المغالطة شيئاً واحداً هي والمغالطة التي تقول: بعقبه، إذن بسببه...، وفيها يفترض الإنسان أن حدثاً معلول لآخر، لا لسبب إلا لأنه تلاه.

(28) المصدر نفسه: ص241و242.

وهذه كما يقول بيكن هي الأصل في معظم الخرافات مثل التنجيم والمفاءلة وتعبير الرؤيا"[29].

إيهام عكس اللوازم

"وهي تتأتى من الاعتقاد بأن الشرط ولازمه منعكسان والتسليم بالتالي بصحة شيء من خلال الآثار المدللة عليه والعكس. كالظن مثلاً بأن كل سعيد لا بد وأن يكون ذا ثروة طائلة، من خلال ملاحظة أن كل ذي ثروة، إنسان سعيد"[30].

"ومنها اللاحق للشيء وذلك أن يؤخذ أمر ما لشيء ويعلم وجوده له إما بالحس أو بغيره، ثم يركب ذلك الأمر بعينه موجوداً في شيء آخر، فيظن عند ذلك أن الشيء الثاني هو الشيء الأول أو أن أحدهما محمول على الآخر. مثال ذلك، أن الصفرة لازمة العسل وموجودة. ثم رأينا الصفرة في المرة ظننا على المكان أنها عسل، ومن هذه المواضع يغلط الحس في أشياء كثيرة. من ذلك أنا إذا رأينا زيداً متعمماً بسواد ثم رأينا إنساناً آخر قد أقبل متعمماً بسواد حسبنا على المكان أن المقبل زيد، والسبب في ذلك أن الأمر متى لحق شيئاً أوهم أن الشيء لاحق للأمر ومحمول عليه، فينعكس الحمل فيصير اللاحق علامة للشيء. مثال ذلك، الصفرة المأخوذة للعسل لما كان أصفر

(29) بدوي: المصدر السابق، ص245.
(30) مهدي فضل الله: المصدر السابق، ص242.

أوهم أن الأصفر عسل وصارت الصفرة علامة له، فإذا رأينا بعد ذلك شيئاً آخر أصفر، وقد تقدم لنا أن الأصفر عسل لزم حينئذ بسبب ظننا أن ذلك الشيء عسل"[31].

جمع المسائل في مسألة واحدة

يحدث هذا "حينما يضع المرء سؤالاً متضمناً لعدة أشياء ويطلب الإجابة بجواب واحد على إحدى المسائل دون الأخرى، ولكنه في جوابه يضطر إلى جواب واحد فيقع في الغلط. ولا يكون الاستنتاج صحيحاً إلا إذا كانت المسائل المجموعة وحدة واحدة لا تنفصل أجزاؤها. أما في غير ذلك فترتكب أغلوطة جمع المسائل في مسألة. فمثلاً إذا قال المحقق: أنت أردت الفرار بالطائرة وأغريتَ الضابطين على الفرار من الخدمة العسكرية: حدث أو لم يحدث؟ فإذا أجاب بأن هذا حدث أو أجاب بأن هذا لم يحدث وكان قد فعل الواحد دون الآخر فإن ذلك يحدث عنه أغلوطة جمع المسائل في مسألة"[32]. فإذا قال القاضي للمتهم: "أنت كنت على خلاف مع القتيل، فعقدت النية على التخلص منه، فبادرت إلى شراء المسدس، ثم استدرجته إلى منزلك لقتله، متذرعاً بأن فعلك إنما هو من قبيل الدفاع المشروع عن النفس، أليس كذلك؟ مع أن المتهم قد يكون قام

(31) الفارابي: المصدر السابق، ص 141-143.
(32) بدوي: المصدر السابق، ص247.

ببعض هذه الأفعال المنسوبة إليه، وليس كلها، وهو في إجابته عن هذه الأسئلة المتعددة بجواب واحد، سواء كان بالنفي أو الإيجاب، يكون قد أوقع نفسه في الشرك المرصود له"[33].

تعميم الشهرة

تنتهي أقسام الأغاليط المعنوية في الفقرة السابقة، لكن يُمكن أن تُضاف مسائل أخرى قد تقترب من واحدة أو أكثر من التقسيمات السابقة، لاسيما أنها خارج مجال معاني الألفاظ والاستنتاج. ومنها تعميم الشهرة، كأن يُستشهد برأي شخصٍ عالمٍ في الفيزياء في أمرٍ من أمور السياسة. ويمكن ألا تكون هذه مغالطةً إذا امتاز هذا الشخص فعلاً بمواهب متعددة، لكنها تُصبح مغالطة إذا لم يكن الشخص يتصف بمثل هذه الصفات، فمعرفته بالسياسة أمرٌ عرضيٌّ لا لازم له. كأن يُقال إن من يشتغل بالفلسفة لابد أن يكون عازفاً على إحدى الآلات الموسيقية، ويُضرب على ذلك مثلٌ من الكندي والفارابي، لكن يُنسى أن كثيراً من الفلاسفة لم يكونوا عازفين، ربما كانوا متذوقينِ لا عازفينِ وهذه تختلف عن تلك. أو يُقال إن من يشتغل بالمنطق الرياضي يفهم في السياسة، ويضرِب القائلُ على ذلك مثلاً من رسل، فقد كتب ما كتب في المسألة السياسية، لكنَّ معرفةَ رسل بالمنطق الرياضي ما أضافت له الكثير إلى معرفته السياسية، وإن كان

(33) مهدي فضل الله: المصدر السابق، ص243.

مُجيداً مُبدعاً متميزاً في المنطق وفي السياسة فلأنه برتراند رسل الشخصُ الفرد المبدع لا لأن واحداً منهما أدى إلى الآخر. فما كلُّ من عمل في النجارة أو رعى إبلاً صار نبيـاً. وإذا كان بعض الناس يجيدون صنائع عدة، منها نظري ومنها عملي، فهذا ما يخصهم هم وحدهم ولا يصح التعميم. وربما كانت هذه المغالطـة تعتمـد مـدَّ سـمعةٍ مـا في مجالٍ من المجالات إلى مجالٍ آخر لا علاقة له بالأول.

الأمثال

إن الأمثال خلاصاتٌ لخـبرات شـعوبٍ وجماعـات، قـد يـأتي الواحـد منهـا في مكانه المناسب فيكون أبلغ من كلام كثير، أما إذا صيغ صياغةً جمالية كان أثره أقـوى وأبقى. لكنها تبقى محدودة الاستعمال، إذا خرجت عن مجالها المناسب كانـت نوعـاً من أنواع المغالطة، وكما يقول المثل أيضاً "لكل مقام مقال".

خذ المثل الآتي "أهل مكة أدرى بشعابها"، يُستعمل في مناسبات عـدة لكنهـا غير قابلة للتعميم. لأنه قد يكون هناك شخص في الخارج أدرى بما يجـري في الـداخل ممن كان في الداخل، لاسيما إذا كان الحدث معقداً، لأن الذي في الداخل قد لا يرضى عن تفسيره شخصٌ آخر مثله في الداخل، أو لأن الحدث قد يُغيَّب تماماً، فربمـا يعـرف من كان في الخارج أشياء كثيرةً عن شخصياتٍ مهمة في الداخل أكـثر مـن ذلـك الـذي يسكن في الداخل ولم يطلع ولم يتكلم معه أحدٌ عن هذه الشخصيات المغيبة. وتبقـى المسألة بحسب

الموضوع، إذ قد يلاحظ البعيدُ ما لا يلاحظه القريب، وقد يعرف البعيدُ الذي مرَّ بتجربةٍ مماثلة ما لا يعرفه القريب الذي لم يمر بهذه التجربة.

عادةً ما تكون في الأمثال مسائل متضادة، فإذا كان الشخصُ عجولاً قال له الذي يريد أن يخففَ من عجلته: "في العجلة الندامة وفي التأني السلامة" أو "العجلة من الشيطان" أو "ربَّ عجلة تهب ريثاً". وإذا أراد أن يشجعه على العجلة قال: "خيرُ البر عاجله". فإذا أراد أن يسير على طريقة واحدة فهل يُعجِّل أم يُبطئ؟ لا حل لذلك إلا أن يخبر الأشياء بنفسه ويتعلم أن يُسرع حيث ينبغي الإسراع ويُبطئ حيث ينبغي الإبطاء. مع ذلك تقال له تخفيفاً أو تحفيزاً.

إذا اختلف شخصٌ مع إخوته وأراد آخرُ أن يزيدَ الخلافَ ضرب له مثلاً من قابيل وهابيل، وإخوة يوسف، والأمين والمأمون. وإذا أراد أن يصلح بينهم ضرب لهم مثلاً عن الأخوة الصادقة التي هي أكثر من تلك الحالات. أو عن الجار: "جارك ثم جارك..."، أو "كومة حجار ولا هذا الجار".

إن أكثر الأمثال تشجيعية لا يُقصد بها أن تكون من الحقائق الثابتة. وهذا ما انتقده علي الوردي مثلاً عندما كان يتكلم عن "من سهر الليالي نال المعالي". وهذا حق، فكم من الذين سهروا الليالي ولم يصلوا إلى شيء قط، وغيرهم لم يسهر ولم يتعب ووصل، أو "من جد وجد". ونقدُ الوردي صحيح لكن الأمثلة تؤخذ على أنها

تشجيعية، فتعويدُ الشخص على الجد خيرٌ من تعويده على اللهو. رأت الخبرة البشرية أن الجاد وإن حالفه الحظُّ السيئ خيرٌ من الهازل وإن حالفه الحظ الحسن، فشجعوه على سلوك الطريقة التي رأوا نجاحها العام. فماذا يقولون له؟ لا تجد ولا تتعب ولا تقرأ ولا تتعلم وسيأتيك كل خير؟ هناك مثل آخر "اصرف ما في الجيب يأتك ما في الغيب"، وعادةً ما يُقال لشخصٍ كي لا يُفكر كثيراً في ما لا يُحسب، ويقال تخفيفاً للجهد العقلي المبذول في ما لا يمكن الوصول إلى نتيجةٍ حاسمة فيه. لكن خبرة الناس الجماعية تقول إن المنظَّم خيرٌ من غيرِ المنظم. وأن كثيراً ممن آمنوا بهذا المثل لم يأتهم ما يسرُّ في المستقبل.

ربما تُضرب الأمثالُ عن فائدة الاتفاق الجماعي في مجال لا ينفع فيه مثل هذا الاتفاق. فليس ضرورة أن يكون الأمر صحيحاً لأن مجموعةً من الناس قد اتفقوا على أنه صحيح أو رأوه صحيحاً. وقد يكون هذا الحكم صحيحاً على كل ما ينتمي إلى عالم الكم، لكنه يصبح مغالطة إذا انتمى إلى عالم الكيف. وأكثرُ هذا النوع غلطٌ لا مغالطة، أو هو غفلة. فضربُ الأمثلة من اتفاقِ أكبرِ عددٍ من الناس في مجال العلم لا ينفع وليس صحيحاً. فما نفعُ أن يتفق جميعُ الناس على أن الشمس تدور حول الأرض؟ لكن في مجالات أخرى قد يكون اتفاق أكبر عدد من الناس حجةً ودليلاً على إثبات مسألة.

تكون المغالطة في الأمثال عندما تُستعمل بوصفها صادقةً دائماً، وإلا فإنها عظيمةُ الفائدة وقد اختصرت خبراتٍ طويلةً قد خبرها الناس وحاولوا أن ينقلوها لغيرهم.

الادعاء

تكون هذه من باب ادعاء ما ليس موجوداً، عندما يُستعمل مصطلحٌ لا داعي لاستعماله في هذا المكان. فتراه يستعمل "ميتافيزيقا الفن" وما كان يقصد إلا الفن، أو يستعمل مصطلح "ديالكتيك الحب" ولم يتكلم إلا عن الحب. وكم تبذل جهداً من أجل التخلص من تلك المصطلحات التي استدعتها حاجةٌ ماسة في مجالٍ ما ثم استعيرت في مجال آخر لا يحتاج إليها. لكنها مفيدة من ناحية أنها طريقة مفيدة من أجل أن تقنع الآخر بأن للمتحدث قدرةً على استعمال كلمات مهمة. وهي وسيلة ناجحة، ولولا أنها مهمة لما بقيت حتى الآن مستعملة وبنجاح ساحق. أو كأن يعجز العربي عن الكلام ويريد أن يقول باب فيقول (door)، مع أن الكلمة لا تحتاج إلى كل هذا العناء فما هي بالمصطلح العصي على الترجمة ولا هي باللفظ الذي لا بديل له في هذه اللغة.

الجد والهزل

يكون ذلك بانتقالٍ الشخص من الجد إلى الهزل أو العكس. فيقول كل شيء بهذا النقلة السريعة من مجال الجد إلى مجال الهزل.

يذكر الشخص كلَّ ما يُريدُ حقيقةً ثم يقول في النهاية إذا ما رأى غضباً من المستمع إنني كنتُ أمزح معك فلماذا تأخذ المسائل بجد؟

العربة والحصان

من الأشياء التي توهم الناظر إليها أنها تسير كالحقيقة تلك اللعب التي يُغير صانعوها العلةَ والمعلول لغرض تكنولوجي. فالحصان هو الذي يجر العربة حقيقةً، لكن في لعب الأطفال ولأسبابٍ تتعلق بالصناعة وسهولة الحركة تكون العربةُ هي التي تدفع الحصان. فالوهم هنا أن الحصان يجر العربة، والحقيقة أن العربة هي التي تدفع الحصان. والالتجاء إلى قلب دور الحصان والعربة ضرورةً، ولو كان أسهل عليهم أن يجعلوا الحصان يجر العربة لما فعلوا غير هذا. ولم أدرجها تحت المغالطة إلا لأنها قد توهم الطفل أن ما يراه في اللعبة هو الأصل لكنه سرعان ما يكتشف أنها لعبة لا أكثر.

أساليب نفسية

إن هناك أساليب نفسية تُستعمل في التغليط، ويذكر ابن رشد تحت عنوان "في ترتيب الحجج في التغليط" بعضاً منها قائلاً: "فأما أولاً فإن التغليط يكون أبلغ إذا قصد تطويل عند استعمال تلك المواضع، فإنه يكون ما فيها من التغليط أخفى على السامع. وثانياً أن يسئل مستعجلاً لا متثبطاً، فإنه إذا استعجل القول كان التغليط الذي فيه أخفى وأحرى ألا يوقف عليه. وثالثاً أن يغضب المجيب، فإنه إذا غضب اختلط فهمه فلم يفهم شيئاً، والغضب إنما يثيره أكثر ذلك أن

يصرّح ويعلن بقلّة قصوره وقلة فهمه"[34]. وهذه كما ترى مستعملة في مجالات عدة حتى اليوم، فسرعة السؤال لا تعطي فرصة للإجابة، وكذلك إغضاب المسؤول.

المواففة

وهي أن يُظهر المستمعُ للمتكلم أنه موافقٌ على ما يقول. وليست أسبابُ الموافقة واحدة، فواحدة منها أن تكون الحجج مقنعة، وللبقية أسباب أُخر. ومنها أنه وافق خوفاً أو خجلاً أو كسباً للوقت أو حباً.

فالموافقة خوفاً هي أن يذكر المتكلمُ قولاً أو يسأل سؤالاً وهو لا يريد إلا الأمر. إذن هو يخلط عمداً بين الجملة الخبرية أو الاستفهام من جانب والأمرِ من جانبٍ آخر. فلا يريد أن يقول إني آمركم بهذا بل يريد من المستمع أن يوافق وكأنه غير مأمور. وخذ مثلاً مما قال المعري:

تلوا باطلاً، وجلوا صارماً، وقالوا: صدقنا! فقلتم: نعم![35]

وفي بعض الأحزاب أو المؤسسات التي لا تقبل نقاشاً تقول "نفذ ثم ناقش" أو "نفذ ولا تناقش". ولا بأس بهذا إن كان أمراً، لأنه

(34) ابن رشد: كتاب السفسطة، ص701.
(35) أبو العلاء المعري: لزوم ما لا يلزم - اللزوميات، دار صادر ودار بيروت، بيروت 1961 (المجلد الثاني)، ص490.

ليس ضرورةً أن يدور نقاشٌ في الأمر الصادر من جهة معينة، وكل ذلك دلالة على أن المطلوبَ أن تُنفذ لا أن تناقش الأمـر، إذ أن وظيفـة الجهـة التنفيذيـة أن تنفـذ لا أن تُناقش، إما لأن الأمرَ مستعجلٌ لا يحتمل نقاشاً أو لأنه صادر مـن جهـة قـد فُوضـت بالتفكير نيابةً عن الآخرين، أو لأنها سلطة من طبيعتها أن لا تقبـل نقاشـاً. ولكـن إذا قالت ناقشوا الأمر اختلفت الحال.

ما جعلَ هذا النوعَ مغالطةً أنه يخلط بين الأمر والنقـاش. فكلمـة "ناقشـوا" أو "فكروا" تعني نفذوا ولا تناقشوا أو تفكروا. وتاريخ الطغاة مليء بهذه المغالطات، كادِّعاءِ النصرِ والهزيمةُ قائمةٌ، فإذا قال أحدهم، أو سأل، ماذا تقولون هـل انتصرنا أم خسرنا؟ فإنه يريد أن يقول لهم "قولوا انتصرنا"، إنه أمر. وإذا قال "إننـا قـد انتصرنا" فلا يستطيع أحدٌ أن يقول له إن هـذه الجملـة كاذبـة، لأن الواقـع يكـذبها. سـينتقل المستمع هنا من مجال إلى مجال آخر، فعليه أن يعرف رغبةَ المـتكلم، هـل يسـأل أم يأمر؟ فقوله إننا قد انتصرنا معناه أن "يجـب علـيكم أن تؤيـدوا هـذا القـول" أي أن معناه أمر، لكنه لم يأت بصيغة أمر. وكثيراً ما يقع الصادقون في مأزقٍ لأنهم لم يراعـوا رغبة المتكلم أو أنهم أصروا على قول الحقيقة مهما يكن الثمن.

وشبيهٌ بهذا أن يتم التنقلُ بين الأضداد، فـإذا مـا جـيء لـك باسـتمارة مـا في نظام سياسي مخيف، تقول هذه الاستمارة "هـل ترغـب بـالتطوع؟". تخـرج في هـذا السياق كلمة "أرغب" عن معناها المتعارف

عليه إلى معنى آخر هو "يجب عليك". وكلمة "التطوع" لا تعني إلا الإجبار وليس فيها أيٌّ معنى من معاني التطوع. ومنها العمل الطوعي أي الإجبار "السخرة"، ومنها التبرع الذي يؤخذ قسراً. ومنها الفدائي الذي أُجبرَ على أن يكون فدائياً وسيق إلى حتفه سوقاً. أو يقول لك "تفضل معنا" وأنت تعرف أن هذه الكلمة ليست دعوة بل هي اعتقال. أو أن تسمع كلمة "الأمن" فيكون معناها في النفس "الخوف" أو "الرعب". وترى في كل هذه الأمثلة كلمات تعني أضدادها، ولا يوجد في اللغة ما يُسوغ مثل هذا الاستعمال لكنها خبرةٌ وإحساس واتفاق. وهنا قد انتقل المعنى من مجال إلى مجال آخر. فهل يكون متناقضاً من قال "التطوع الإجباري"، أو أحتمل أي شيء إلا "الأمن"؟

ما يقال عن الخوف قد يقال مثله عن الخجل، فقد يوافق المستمع ويُظهر للمتكلم أنه قد وافق بإشارة أو بكلمة خجلاً لا خوفاً. فإذا أخطأ شخصٌ ذو مكانةٍ مهمة في جملةٍ ما وافقه الجالسون على خطأه. كأن يقول إن المتنبي متأثر بالمعري في شعره الفلسفي أو أن أرسطو قد تأثر بالفارابي، فلم يرد المستمع أن يحرجه فوافقه على ما يقول، لا سيما إذا كان الكلام في مكانٍ لا يستحق أن يُنبه فيه المرء. ولا تكون المغالطة من المتكلم، لأنه لم يقصدها أو أن معلوماته التي يعرفها هي هكذا، لكنها تكون من المستمع عند موافقته لما يُقال، لأن هدفه أن يبقى المتكلم صادقاً في قوله.

من هذا النوع أيضاً أن يوافق المستمع على كل ما يقال كسباً للوقت. والمستمع هنا لا يخاف من المتكلم ولا يخجل منه، بل إن المتكلم يريد حقيقةً أن يناقشه المستمعُ لكن المستمع يوافق من أجل أن يكسب الوقت ومن أجل أن يُنهي ذلك النقاش الطويل الذي قد لا ينتهي بوقت معين. وكثيراً ما يحدث مثل هذا في الاجتماعات الطويلة إذ يوصي الحاضرون بعضهم بعضاً بأن لا تناقشوا كثيراً كي ننتهي، لاسيما إذا لم يكن يُنتظر من المناقشة قرارات مهمة أو حاسمة.

أما إذا كان المستمع عاشقاً للمتكلم فإنه سيوافقه، ولن يرفض العاشقُ من المعشوق جملةً ولو كانت خرافةً أو هراء. فلو قالت: ما أعذبَ ماء البحر، لقال نعم إنه عذب، وما دمتِ قد قلتِ إنه عذب فلن يكون غير ذلك. كما قال أبو نواس:

ويسمُجُ من سواكَ الشيءُ عندي

فتفعله؛ فيحسُنُ منكَ ذاكا![36]

(36) ديوان أبي نواس، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة (1953)، ص383.

الفصل الثالث

الألفاظ

لقد بحث المختصون بعلم الدلالة في أنواع المعاني، وتعددت الآراءُ والتفسيرات. ولم يكن البحث في المعنى حديثاً بل إن الخلافات حول الألفاظ والمعاني قديمة. وقد اختصر أحمد مختار عمر أنواع المعاني بخمسة ورأى أنها الأهم. وأدناه اختصار لبعض ما كتب:

1.المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي ويسمى أحياناً المعنى التصوري أو المفهومي أو الإدراك. وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للاتصال اللغوي، والممثل الحقيقي لوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار. ومن الشرط لاعتبار متكلمين بلغة معينة أن يكونوا متقاسمين للمعنى الأساسي[37].

2.المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو التضمني. وهذا النوع من المعنى زائدٌ على المعنى الأساسي وليس له صفةُ الثبوت والشمول، وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الزمن أو الخبرة. ويضرب مثلاً من كلمة امرأة. المعنى الإضافي قابل للتغير من زمن إلى زمن ومن

(37) أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب (ط5) 1998، ص36.

مجتمع إلى مجتمع. هذه المعاني الإضافية تعكس بعض الخصائص العضوية والنفسية والاجتماعية، كما تعكس بعض الصفات التي ترتبط في أذهان الناس بالمرأة (كالثرثرة وإجادة الطبخ ولبس نوع معين من الملابس)... أو لوجهة نظر المجتمع ككل (استخدام البكاء - العاطفة - غي منطقية - غير مستقرة)[38].

ولا يعتبر شرطاً بالنسبة للمتكلمين بلغة معينة أن يتفقوا في المعنى أو المعاني الإضافية. كما أن المعنى الإضافي مفتوح وغير نهائي، بخلاف المعنى الأساسي. ومن الممكن أن يتغير المعنى الإضافي ويتعدل مع ثبات المعنى الأساسي.

3.المعنى الأسلوبي.

وهو ذلك النوع من المعنى الذي تحمله قطعة من اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية لمستعملها والمنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها. كما أنه يكشف عن مستويات أخرى مثل التخصص ودرجة العلاقة بين المتكلم والسامع ورتبة اللغة المستخدمة (أدبية - رسمية - عامية - مبتذلة..) ونوع اللغة (لغة الشعر - لغة النثر - لغة القانون - لغة العلم - لغة الإعلان..) والواسطة (حديث - خطبة - كتابة..)[39].

(38) المصدر نفسه، ص37.

(39) المصدر نفسه، ص38.

4.المعنى النفسي، وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد. فهو بذلك معنى فردي ذاتي. وبالتالي يعتبر معنى مقيداً بالنسبة لمتحدث واحد فقط، ولا يتميز بالعمومية، ولا التداول بين الأفراد جميعاً. ويظهر هذا المعنى بوضوح في الأحاديث العادية للأفراد، وفي كتابات الأدباء وأشعار الشعراء حيث تنعكس المعاني الذاتية النفسية بصورة واضحة قوية تجاه الألفاظ والمفاهيم المتباينة[40].

ما أريد أن أقف عنده هو أن اختلاف المعنى يؤدي إلى الغموض، وتُستغل هذه الخصيصة من أجل المغالطة؛ ذلك أن كثيراً من المغالطات تعتمد نقل الكلمة من مجال إلى مجال آخر. وليست الأقسام التي سأذكرها لاحقاً دقيقةً جداً، لأن الأمثلة التي فيها متداخلة، وقد تَجمع الغايةُ من الإيهام كثيراً من الأمثلة المتفرقة. ويكاد قسمٌ كبير من هذه الأمثلة يتعلق بسياق الكلام، لأن هناك خطاً للذهن يسير عليه من أجل المتابعة، فكلما ذكرَ المتكلمُ كلمةً تداعت عند المستمع معانٍ وصورٌ ذهنية لا تخرج عن مجال معين، وعندما ينتقل المتكلم من خط سيرٍ إلى خط آخر، أو من مجال إلى مجال، فإنه يُسبب إرباكاً لتتبع المستمع.

إن نقل الكلمة من مجال إلى آخر يثير الذهن لكن الهدف

(40) المصدر نفسه، ص39.

مختلف، فقد يكون جمالياً كما تجده في الأساليب البلاغية، وقد يكون إضحاكاً إذا كان الانتقال مفاجئاً وواضحاً جداً، وقد يكون خفياً غيرَ مُنتَبَهٍ إليه فيكون مغالطة. وإننا لا نسميه مغالطة في مجال الفن، كما أننا لا نسمي الممثل الذي يتقمص إحدى الشخصيات ويجيد التقمص كاذباً أو محتالاً أو مخادعاً. ولا نسميه مغالطة في مجال الهزل أيضاً. لكنه يكون مغالطةً في التداول الواقعي الحقيقي بين الناس في بعض المجالات العلمية والعملية. وهذا النوع من المغالطة الذي ينقل المعنى من مجال إلى آخر تابعٌ للمغالطات التي تُستعمل فيها معاني الكلمات، أما الأنواع الأخرى منها فتكون صُورية تخص الاستنتاج أو الاستدلال.

إن معرفة السياق تُسهل فهم المعنى، فلكلمة "العين" على سبيل المثال معان كثيرة، منها "عين الشمس، وعينُ الماء، ويُقال لكل واحدٍ منهما العين، والعين النقد من الدراهم، والعين الدنانير، والعين السحابة من قِبَلِ القبلة، والعين مطرُ أيام لا يُقلع، والعين الديدَبان والجاسوس والرقيب؛ وكلهم قريبٌ من قريب. ويقال في الميزان عين إذا رجحت إحدى كفتيه على الأخرى. والعين عين الرَّكِيَّة، وعين الشيء نفسه. وعين الشيء خِيارُه والعين الباصرة، والعين مصدر عانه عيناً"[41]. فذكرُ الكلمة في سياقٍ ما هو الذي يحدد المعنى المطلوب.

(41) الثعالبي: فقه اللغة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر (1936)، ص563.

يقول ابن حزم الأندلسي: "والثالث [ويقصد القسم الثالث]: أن يكون المسمى يوافق المسمى في اسمه، ويخالفه في حده، كقولنا: "نسر" للطائر المبالغ في الاستعلاء في الجو الذي يأكل الجيف، وقولنا لبعض أعضاء الفرس - حافر الفرس - نسر، وقولنا، نسر، للنجم الذي في السماء وما أشبه هذا مما هو كثير في اللغة، وهذا النوع يسمى "الأسماء المشتركة"، ومنها يقع البلاء كثيراً في المناظرة، فيتنازع الخصمان ويكثران الهراش وأحدهما يريد معنى والآخر يريد معنى، وهذا لا يقع إلا بين جاهلين أو جاهل وعالم أو سوفسطانيين أو سوفسطاني ومنصف، ولا يقع أبداً بين عالمين منصفين بوجه من الوجوه، ولا يسلم من ذلك إلا من تميز في هذه الصناعة وأشرف عليها وقوي فيها، فإنه لا يخفى عليه من معاني الكلام شيء"[42].

تكلَّم أشخاصٌ في يومٍ عن البيوت، ولسنا هنا في مجال الفرق بين البيت والدار والمنزل والمسكن، تكلموا عن كلفة بنائها وهندستها المعمارية، وأثناء هذا الكلام قال أحدهم: لقد أعجبني يومَ أمس بيتٌ جميل متناسق لا زيادة فيه ولا نقصان، فما أعظم من أنشأه. فقال له أحد الجالسين: وأين يقع هذا البيت؟ فقال: إنه في إحدى قصائد المتنبي!

(42) ابن حزم الأندلسي: التقريب لحد المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، تحقيق أحمد فريد المزيدي، (ط1) 2003، ص39.

فأنت ترى أن سياق الحديث يوحي بالمعاني، وأي انتقال من سياق إلى سياق يُربك المعنى. وإني أضرب أمثلةً واضحة الانتقال وقد لا تكون في الحقيقة بمثلِ هذا الوضوح وهذه السذاجة بل تكون أخفى وأصعب في التمييز.

الاسم المشترك

أكثر ما تكون المغالطات اللفظية باستعمال الاسم المشترك أو المشترك اللفظ، ومن الحقائق المعروفة جيداً أن اللفظة المفردة قد يكون لها معان كثيرة متنوعة. وليس ثمة ضرر في هذه الحقيقة لأن السياق عادة يحدد أياً من هذه المعاني العديدة هو المقصود. وعلى سبيل المثال لفظة "منضدة" لها معنى واحد تشير فيه إلى الأثاث ومعنى آخر يشير إلى الجداول (كما في جدول المحتويات أو جدول اللوغاريتمات) ولكن هذه الكثرة من المعاني لا تكاد تؤدي إلى فرض. فهناك حالات تستخدم فيها اللفظة بحيث لا نستطيع أن نخبر عن أي المعاني هو المقصود وفي مثل هذه الحالات نقول إن اللفظة استخدمت استخداماً غامضاً لأن القضية التي ترد فيها اللفظة تقبل على الأقل تفسيرين متمايزين. في غيبة السياق الإضافي قد تعني القضية القائلة "روكسان تقوم بتعفير نباتاتها" إنها تنظف النباتات لإزالة التراب منها أو قد تعني أن روكسان تحمي نباتاتها باستخدام غبار مبيد

للحشرات[43].

كثرة المعاني تؤدي إلى صعوبة منطقية إذا استخدمت اللفظة نفسها في معنيين مختلفين في نفس البرهان، ولذا كانت صحة البرهان تقوم على احتفاظ اللفظة بمعنى دائم أثناء البرهنة. لنفحص مثالاً بسيطاً:

الرجل وحده هو العاقل

لا امرأة رجل

إذن كل النساء غير عاقلات

هذا البرهان يكون صحيحاً إذا كانت لفظة "رجل" لها معنى واحد في كل مرة ترد فيها، إلا أنه كي تكون المقدمة الأولى صادقة وجب أن تعني لفظة "رجل" لفظة "إنسان" في حين أن المقدمة الثانية كي تكون صادقة وجب أن تعني لفظة "رجل" إنساناً ذكراً. فإذا كانت المقدمات مقبولة لزم للفظة "رجل" أن تتغير في المعنى ذلك لأننا نحذف المقدمات إذا فهمنا أن لفظة "رجل" تعني نفس الشيء في كليهما والنتيجة اشتراك في المعنى يقضي على صحة البرهان[44]. (لاحظ أن المثل يجب أن يكون بلفظه الأصلي وهو كلمة "man" وإلا فلن يُفهم باستعمال الكلمة العربية "رجل"، لذا وجب الحذر من نقل

---

(43) سالمون، ويزلي: المنطق، ترجمة جلال محمد موسى، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني-بيروت (1976)، ص178و179.

(44) المصدر نفسه، ص178و179.

هذه الأمثلة المكتوبة أساساً بلغةٍ غير العربية، لأن المثال قد يفقد معناه عندما يُترجم إلى لغة أخرى).

يقول الفارابي عن الاسم المشترك: "والألفاظ المغلطة منها الاسم المشترك ومنها الاسم المشكك... والاسم هنا كل لفظ دالّ كلمةً كان أو حرفاً أو غير ذلك، ومنها الاسم المنقول وهو الاسم الذي جرت العادة فيه من أول الأمر أن يكون دالاً على معنى ثم يجعل ذلك أيضاً دالاً على معنى آخر، ويشرك فيه بين الثاني وبين الأول. وذلك مثل لفظ الجنس ولفظ النوع والجوهر والعرض والصلاة والركوع والسجود وما أشبه ذلك"[(45)]. ويضع الفارابي فرقاً بين المنقول والمشترك أو المشكك: "المشكك أو المشترك هو الذي يشترك فيه شيئان أو أكثر من غير أن تكون دلالته على أحدهما أسبق في الزمان من دلالته على الآخر"[(46)]. "والمنقول هو المشترك الذي دلالته على أحدهما أسبق في الزمان من دلالته على الآخر"[(47)]. ثم يضع فرقاً بين الاسم المستعار وغيره من المشتركات أو المنقولات، ومنها "الاسم المستعار والألفاظ التي تقال على الشيء مجازاً، والمستعار هو لفظ مشترك بوجه ما غير أن الفرق بينه وبين غيره من المشتركات أو المنقولات أن المشتركة والمنقولة تستعمل مشتركة

(45) الفارابي: كتاب الأمكنة المغلطة، ص132و133.
(46) المصدر نفسه، ص133.
(47) المصدر نفسه، ص133.

على أنها أسماء في الحقيقة لتلك التي تشترك فيها. والمستعارة تستعمل مشتركة على المعنى الذي له استعير على أنه في الحقيقة اسم لشيء آخر. وهذه كلها تغلط الإنسان عند تفهم الشيء، حتى يفهم بدل الشيء المقصود المشارك له في الاسم. وقد يوهم معنى يعم الأمرين ويوهم أن الأمرين جميعاً شيء واحد، حتى لا يظن أنه لا فرق بين أن يؤخذ ذلك أو يؤخذ هذا، ويجعل الذهن بحيث لا يستقر على معنى واحد محصل بل إنما يأخذ أي شيء اتفق مما يقع عليه ذلك الاسم"(48) .

ومثال المشكك: "إن الشر ينتفع به والذي ينتفع به خير. فالشر إذاً خير. فإن قولنا الشر وينتفع به، والخير يقال على أنحاء كثيرة بطريق التشكيك"(49) . مثال ذلك: "قول من قال ابنك هو لك، وما كان لك فهو ملك لك، فابنك مملوك لك. فإن قولنا لك لفظ مشكك"(50) . مثال الاسم المستعار : "مثال الاسم المستعار ما يقوله أفلاطن في المادة: إنها أم وإنها أنثى، ويسميها الحاضنة ويسمي الصورة الذكر، وأن الأنثى تشتاق الذكر... وكذلك قول من قال في الشريعة إنها مكيال الأفعال"(51) . "ومنها: الألفاظ المشتركة في الأبنية ووزن اللفظ فقط،

(48) المصدر نفسه، ص133.
(49) المصدر نفسه، ص134.
(50) المصدر نفسه، ص134.
(51) المصدر نفسه، ص134.

مثل قولنا في اللسان العربي: خلق الله، فإنه لما كان وزنه وزن الألفاظ الدالة على أن يفعل أوهم ذلك"[52].

"وكذلك قول القائل أيضاً: بعض الشر واجب، والواجب خير، فبعض الشر خير. والمغالطة في هذا أن اسم "الواجب" دل في قولنا: "بعض الشر واجب" على ما يدل عليه اسم الضروري، ودل في قولنا: "والواجب خير" على ما يدل عليه المؤثر والشيء الذي ينبغي"[53].

عائدية الضمير

قد لا يكون في سياق الحديث ما يُنبئ عن عائدية الضمير المنفصل أو المتصل، فيغالط المغالط به. ويقول الفارابي عن القول المشترك التركيب المتواطئ الأجزاء: "مثل قولنا ما قال زيد إنه كذا فهو كما قاله. وقال زيد إن هذا حجر فزيد إذن هو حجر. وما علم الإنسان فهو ما علمه، والإنسان يعلم الثور فإن الإنسان إذاً هو ثور. فإن الاشتراك في هذه الأقاويل هو في تركيبها وترتيبها فقط. فإن قولنا هو متى رتب في هذا الموضع أمكن أن يرجع على العالِم وعلى المعلوم، فلذلك صارت أمثال هذه التركيبات مغلطة"[54]. ويقول ابن رشد: "وقد يكون اشتراك التركيب من قبل تردد الضمير بين معنى أكثر

(52) المصدر نفسه، ص134و135.
(53) ابن رشد: كتاب السفسطة، ص673.
(54) الفارابي: المصدر السابق، ص 135.

من واحد، مثل قول القائل: ما يعرف الإنسان فهو يعرف، والإنسان يعرف الحجر، فالحجر إذن يعرف؛ وإنما وقعت هذه المغالطة لأن لفظ "يعرف" قد يقع على العارف والمعروف. ومثل قول القائل: ما قال الإنسان أنه كذلك فهو كذلك، وقال: الإنسان صخرة، فالإنسان صخرة؛ والسبب في ذلك أن لفظة "هو" مرة تعود على الإنسان ومرة تعود على القول"[55]. مثال ذلك قول القائل: "أنا أرى بالعين الذي ترى"[56] فإن مفهوم هذا اللفظ يختلف إذا جعلنا الضمير الذي به ترى مرةً راجعاً إلى العين ومرة راجعاً إلى المخاطب"[57].

لعل هناك مثالاً أوضح من هذا وهو قول عقيل بن أبي طالب لمعاوية الذي طلب منه "أن يعلن سب أخيه علي بن أبي طالب، فصعد المنبر وقال: أمرني معاوية أن أسب علياً، ألا فالعنوه! وهذا الإيهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير، فأظهر أنه استجاب لدعوة معاوية وإنما قصد لعنه"[58].

الانتقال بالمعنى من مجال إلى آخر

ما أورده في الصفحات الآتية أمثلة على التنقل بين المجالات. ويمكن أن أقسم هذا التنقل على أقسام، كأن يكون انتقالاً من العام إلى

(55) ابن رشد: المصدر السابق، ص673.
(56) المصدر نفسه، ص714.
(57) المصدر نفسه، ص714.
(58) المظفر: المنطق، ص393.

الخاص أو من معنى مشهور إلى معنى مغمور، أو من الواضح إلى الخفي، وكل هذا ممكن.

قد يكون الانتقال من اسم علم إلى اسم مركب، كأن يقول شخص "هذا ليس عبد الله"، والكلامُ موجه لشخص اسمه عبد الرحمن، فأراد أن يطعن به، فلم يعامل الاسم على أنه اسم علم، أراد أن يقول هذا ليس عبداً لله بأي حال من الأحوال. أي الخلط بين اسم العلم والاسم المركب.

وقد يكون نقلُ المعنى من العام إلى الخاص؛ أو من العام إلى المصطلح أو العكس. فإذا قُلتَ "هذا مُعلِّم" فإنك قد تقصد به مصطلحاً وهو أحد المعلمين المتخرجين من معاهد رسمية معينة، أو تقصد الكلمة بمعناها العام التي قد تنطبق على أي شخص يُعلِّم أي شيء. أو كلمة مهندس للذي يهندس أي شيء.

قد يكون الانتقال بالمعنى شتيمةً مخفية، فإذا لم يستطع المتكلم أن يشتم أو يسب الآخر صراحةً لجأ إلى المغالطة فخلط بين المعاني خلطاً، فإذا لامه اللائمون على ما ذكره قال إنني لم أقصد هذا المعنى بل قصدتُ غيره. فقد يوصف شخصٌ بأنه مُلحد، ومَن وصفه بهذا الوصف يقصد كل ما يتعلق بالجانب الأخلاقي، فإذا قال الموصوف بهذا الوصف إنه فعلاً كذلك فقد ثبَّت المعنى الذي أراده الواصف. وما هذا إلا خلطٌ أو انتقال من مجال مقبول فلسفياً إلى مجال غير مقبول أخلاقياً أو دينياً أو شعبياً. أو كمن يقول عن شخص

"إنـه مـادي"، فيوافقـه الآخـر عـلى قولـه، لأن كلمـة المـادي عنـده تعنـي المـؤمن "بالفلسفة المادية"، لكن الآخر يقصد المهتم بالأمور المادية أي الاقتصادية أي الذي لا يقيم وزناً لأية علاقة إنسانية خالية من النفع.

ربما تُستعمل كلمة أو جملـة يُقصـد بهـا شـتم لا تصـنيف، كـما يُقـال عـلى مجموعة من الناس "يهودُ هذه الأمة"، فقد خرجت هنا كلمة يهود من كونهـا صـفةً لجماعة تدين بدين معين إلى مجال آخر. وكلمة "سوفسطائي" نفسها قد خُلطـت بـين معنـى المراوغـة والمخادعـة، والـرأي الفلسـفي الـذي قـال بـه فلاسـفة كبـار أمثـال بروتاغوراس وغورغياس.

كمن يقول عن شخصٍ "إنه حيوان"، ويقصد سبه، فإن لامه أحـد عـلى قولـه هذا قال كنتُ أقصد أنه ينتمي إلى الكائن الحي كما يقال "الإنسان حيوان ناطق". أو فلان مخترع، أي اخترع كذبة لا آلة. أو يُقال إن فلاناً كالحمار، ويبرر ذلك بالقول إنـه صبورٌ قادر على معرفة الطريق، ثم يذكر جميع الأوصاف الجيدة لهذا الحيـوان. وإذا ذُكرت تلك القصة التي تُروى عن أحد الشعراء الذي مدح الخليفة بأن شـبهه بـالبعير والحمار أو غيرهما وكان يريد أن يمدحه بأفضل الصفات الموجودة في تلك الحيوانات، فإن هذا ليس مغالطة بل لأنه حقاً لم يكن يقصد الذم.

من مشهور إلى مغمور

يتم الانتقال من المعنى المشهور إلى المغمور، كأن يُقال "هـذا درس للعقـل" ويُقصد بها المحو. إن الذهن يفكر في المعنى المشـهور المسـتعمل لا المعنـى المغمـور، لأن الدرس بمعنى المحو قد اندرس أيضاً وما عاد يُستعمل إلا قليلاً.

وحتى الدقة في غير مكانها المناسـب تـؤدي إلى اللـبس وعـدم التواصـل بـين المتكلمين، لأن هناك معنى متعارفاً عليه. فإذا قال شخص لآخر: أعطني هـذا الكـأس، فلم يُجبه. فقال: لماذا لم تعطني هذا الكأس؟ قال: لأنني لا أرى كأساً. فقال: وما هذا الموضوع على المائدة؟ قال: لا أرى مائدة. فقـال هـل فقـدت بصرك؟ قـال: كـلا، إنمـا الكأس ما كان فيه شراب، وهذا ليس فيه شراب، أما المائدة فتلك التـي عليهـا طعـام، أما هذه فخِوان. فما قاله المجيبُ صحيحٌ، لكن السائل قد ذكـر الكلـمات باسـتعمالها المعروف.

منها أيضاً استعمال أسماء آلات حديثة مأخوذة من أسماء أشياء قديمة. كأن يقول الشخص رأيتُ قطاراً، فيوحي إلى المستمع أنه قد رأى قطـاراً يسـير عـلى سـكك حديدية، فإذا به يقصد مجموعة من الإبل، وما عاد أحد يستعملها الآن. إنها مغالطة استعمال المعنى القديم في سياق جديد. أو يتكلم عن السيارات ويقصد بها الكواكب السيارة، أو يقول كانوا من الرعاة ويقصد رعاة علم وثقافة في سياق يُظهر للمسـتمع أنهم رعاة إبل.

الحذف

يتم التلاعب أيضاً بالحذف، سواء كان حذفَ مضافٍ إليه أو حذف جملة من سياق، وقد تكون الجملة تامةً بسيطة خالية من الإضافات والفضلات، وما كانت الفضلة زيادة بغير داعٍ بل هي لزيادة المعنى وتحديده. فإن قلت زيد أسود فقيل لك زيد ليس بأسود، فانتبه إلى معيار الصدق والكذب في هاتين القضيتين، إذ أنك قد تقصد أسودَ البشرة ويقصد صاحبك أنه أسودُ العينين، فكلمة "البشرة" و"العينين" محذوفتان، لأننا عادةً ما نقصد استعمال كلمة "الأسود" بالمعنى المألوف من دون مضاف إليه يحدده، وتدل الكلمة لوحدها على سواد البشرة.

عبر الفارابي عن هذا باشتراك التأليف "ومنه تغيير إفراد إلى تركيب، مثال ذلك: إن زيداً أعمى فهو إذاً أعمى القلب"[59]. ومنه أيضاً "تغيير تركيب إلى تركيب وذلك أن يكون لفظ إذا ركب مع لفظ دل على شيء، فإذا ركب مع غيره تغيرت دلالته فيسامح فيؤخذ مع ذلك مرة ومع هذا مرة، وذلك مثل قولنا بصير فإذا ركب إلى العينين فقيل فلان بصير بعينه دل على شيء، وإذا قيل بصير بالطب دل على جودة المعرفة بالطب. فإذا اتفق أن كان إنسان ما بصيراً بعينه وطبيباً سيئ المعرفة بالطب فقيل فيه إنه طبيب بصير أوهم ذلك أنه بصير

(59) الفارابي: المصدر السابق، ص135.

بالطب"[60]. ومنه "تغيير الأحوال المضافة إلى القول وهي الأحوال الخارجة التي بحسبها يخرج قول القائل فيكون المفهمة للمعنى المقصود ليست الألفاظ وحدها لكن تلك الأحوال معها، فإذا أفردت الألفاظ دون تلك الأحوال تغيرت دلالتها"[61].

كما يقال لك إن فلاناً مؤمن، ويقصد القائل أنه مؤمن بعدم وجود الله. أو فلان عالم وأنت تقول إنه ليس بعالم. أحدهما يقصد أنه عالمُ نحو والآخر يقصد أنه عالم فيزياء. أو أن فلاناً عبدٌ وفلان ليس بعبد، والأول قصد أنه عبد الله والثاني قصد أنه عبد لشخص آخر أو عبد لشهواته. أو يُقال إنه فيلسوف، ويُقصد فيلسوف الشعراء، أو إنه نبي، ويُقصد نبي الكفر، أو إنه إمام، ويُقصد إمام المجرمين.

وقد يكون الاشتراك من قبل الإضافة "مثل قولك: أعجبني ضرب زيد، فانه يحتمل أن يكون زيد مضروباً وضارباً"[62]. وهنا يكون المضافُ إليه موجوداً لا محذوفاً لكن معناه مرتبك غير واضح. وهو إرباك للذهن من باب فتح الاحتمال ولا مُرجحَ. وكقولنا "جلدُ هادٍ أمر مثير للغاية" فهذه الجملة تحتمل معنيين: إما أن يكون "هادي" جالداً،

(60) الفارابي: المصدر نفسه، ص135.

(61) المصدر نفسه، ص137.

(62) ابن رشد: المصدر السابق، ص673.

أو يكون "هادي" مجلوداً. وقولنا أيضاً: "سررت بضرب عادل" وهو يحتمل أن يكون عادل ضارباً أو مضروباً[63].

يكون الإيهام بحذف أحد المفاعيل، كما تقول: رأيت فلاناً" وتسكت ثم تقول رأيت فلاناً ميتاً، وفرقٌ كبيرٌ بين أن تقول رأيته وحسب، ورأيته ميتاً. أو يكون في حذف الجملة الموصولة.

قد يكون بإثبات حقيقة وإخفاء أخرى في الجملة نفسها كما قال معاوية يوماً "يا أهلَ الشام، هل سمعتم قول الله تبارك وتعالى في كتابه: "تبت يدا أبي لهبٍ وتب"؟ قالوا: نعم. قال: فإن أبا لهب عمُّه. فقال عقيل: فهل سمعتم قول الله جل وعز: "وامرأتُه حمالة الحطب"؟ قالوا: نعم. قال: فإنها عمته"[64]. فالكلام صحيح لكنه ذكر نصفه فقط.

ياء النسبة

قد يكون الإيهام بها عندما تُستعمل استعمالاً غير مألوف، فإذا قلتَ فلانٌ علويٌّ أو زبيريٌّ أو غيرهما، فإن المعنى الذي يُتوقع هو أن يكون ولاؤه لمن يُنسب إليهم لا عدمه. وإليك هذا المثال: "كان إسماعيل بن يسار زبيري الهوى، فلما ظفر آل مروان بآل الزبير أصبح إسماعيل مروانياً وقبله بنو أمية، فاستأذن ذات يوم على الوليد بن

(63) مهدي فضل الله: مدخل إلى علم المنطق، ص236.
(64) الجاحظ: البيان والتبيين، (ج2)، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد (1961)، ص326و327.

عبد الملك فأخره ساعة حتى إذا أذن له دخل عليه يبكي، فلما سأله عن بكائه هذا قال: أخّرتني وأنت تعلم مروانيتي ومروانية أبي؛ فأخذ الوليد يهون عليه ويعتذر إليه وهو لا يزداد إلا إغراقاً في البكاء، حتى وصله الوليد فأحسن صلته، فلما خرج تبعه بعض من حضر فسأله عن هذه المروانية التي ادعاها: ما هي؟ ومتى كانت؟ فأجاب: إن هذه المروانية هي بغضنا لآل مروان..."[65].

الأوضح والأخفى

يمكن أن يُغالَط بالانتقال من الأوضح إلى الأخفى، يقول ابن سينا: "وأما القوانين المشتركة، فمثل أن تعرِّف الشيء بما هو أخفى، كمن حدَّ النارَ بأنها جسمٌ شبيهٌ بالنفس، والنفس أخفى من النار"[66]. وكأن يطلب شخصٌ من آخر أن يعرِّفَ له كلمةً فيذكر كلمةً أخرى أكثر غموضاً منها، كأن يعرِّف الصمصام بالصارم والصارم باليماني واليماني بالمشرفي والمشرفي بالحسام، ويستمر بذكر كلماتٍ لا يعرفُها المستمعُ من دون أن يذكرَ كلمةَ السيف.

وربما لا يكون الانتقالُ من أوضح إلى أخفى بل هي من البداية كلمات غامضة. كما في الحوار الآتي الذي دار بين نحويٍّ وطبيب:

---

(65) طه حسين: في الشعر الجاهلي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (1926)، ص108.

(66) ابن سينا: النجاة، ص126.

"قال أبو علقمة النحوي: يا آسي، إني رجعتُ إلى المنزل وأنا سَنِقٌ لَقِسٌ فأُتيت بِشنْشنةٍ من لوَيّةٍ ولكيك، وقِطَعِ أَقْرنَ قد غَدَرْنَ هناك من سَمْن، ورُقاق شِرشِصان وسَقيط عُطْعُط، ثم تناولت عليها كأساً. قال له الطبيب: خُذْ خَرفَقاً وَسَفْلَقاً وجَرْفَقاً. قال: ويلك أيُّ شيء هذا؟ قال: وأي شيء ما قلت؟"[67]. فقد استعمل النحوي كلماتٍ صحيحةً لكنها غامضةٌ أو غيرُ مستعملة، أما الطبيبُ فقد أجابه بما يتلاءم والسؤال.

الترادف

"ومنها تغيير لفظ إلى لفظ فإنه متى كان الشيء يعبر عنه بلفظين فقد يظن أنه لا فرق بين أن يعبر عنه بهذا أو بذلك فيبدل كل واحد مكان الآخر. فإذا كان في أحد اللفظين إيهام شيء زائد على ما يوهمه اللفظ الآخر كان ذلك سبباً للغلط والمغالطة، مثل تغييرنا الخمر إلى الصهباء، فإن الصهباء توهم غير ما توهمه الخمر، وإن كانا مترادفين"[68]. ويشير الفارابي هنا إلى مغالطة تعتمد الترادفَ التام، ونجد كثيراً من الباحثين لا يرى ترادفاً تاماً بين المعاني، إذ لو صدق هذا لما كان هناك من داعٍ لاستعمالها، وهذه المغالطةُ قد تُستعمل مع أولئك الذين عرفوا المعاني الدقيقةَ للمترادفات فأوهموا بها الآخرين، وإلا فإنها تبقى مترادفاتٍ تنفع في المجال العام للغة.

(67) الجاحظ: المصدر السابق، ص270.

(68) الفارابي: المصدر السابق، ص135.

الصرف

قد تكون باستعمال خاصيةٍ من خصائص الصرف، كأن يُقال هذا هو المختـار، فلا تدري إن كان "المختار" اسمَ فاعلٍ أو اسمَ مفعول، فالكلمـة تحتمـل الـوجهين ولا مرجح.

الغموض

إن الغموض من خصائص الأسلوب قديماً وحديثاً، وقد عده بعـض البـاحثين أثاراً إيجابيـة لا سـلبية، "ويـدخل تحـت هـذا الاسـتغلال صـور مـن الفنـون الأدبيـة والبلاغية مثل التلاعب بالألفاظ والجناس والتورية وأسلوب الحكيم"[69]. ويضرب على ذلك هذا المثال: "دخل حذيفة على عمر بن الخطاب وكان أميراً للمؤمنين فسأله عمر السؤال التقليدي: كيف أصبحت، فأجاب حذيفة: أصبحتُ أحب الفتنة، وأكره الحق، وأصلي بغير وضوء، ولي في الأرض ما ليس لله في السماء. وعندما سـمع الخليفـة عمـر هذا الرد غضب.. ودخل علي بن أبي طالب فقال: والله لقـد صـدق يـا أمـير المـؤمنين: فقد أصبح يحب الفتنة: أي يحب ماله وولده "إنما أموالكم وأولادكم فتنـة". وأصـبح يكره الحق: أي الموت.. ويصلي بغير وضوء: أي يقول: اللهم [صلِّ] على سيدنا محمد. وله في الأرض ما ليس لله في السماء: أي له زوجة وولد"[70].

---

(69) أحمد مختار عمر: المصدر السابق، ص180.

(70) المصدر نفسه، ص182.

لقد استعمل حذيفة في هذا المثال جميعَ الكلمات التي توحي للسامع معاني غير تلك التي أراد.

مغالطة القضية المهملة

يقصد المناطقةُ بالقضية المهملة تلك التي لم يُحدد كمها. فإذا خلت من كلمة "كل" أو ما يناظرها، أو كلمة "بعض" أو ما يناظرها، فإنها مهملة. ولاحظ أنها مهملةٌ من ناحيةٍ منطقية فقط لا أنها مهملة من ناحية لغوية. وما يتعلق بهذا الموضوع "أل" التعريف، فلا تدري هل تقصد بها "كل" أم "بعض". فقد تقصد مفرداً وقد تقصد جمعاً. أما أهلُ المنطق فلما أرادوا أن يضبطوا استعمالَ الألفاظ فضلوا أن يستعملوا كلمةَ كل أو جميع أو بعض كي لا تختلط الأمور بعضها ببعض، فإذا استعملت أل التعريف وقصد مستعملها الكل بينما هو يريد الجزء فإن هذا مغالطة.

قد تكون المهملةُ كليةً أو جزئية ويتضح ذلك من سياق الكلام، لكن، منعاً للالتباس يؤتى بالسور الكلي أو الجزئي. يقول الغزالي عن القضية المهملة: "فإن قلت: فالألف واللام إذا كانت للاستغراق فقول القائل الإنسان في خسر كلية فكيف سميناها مهملة؟ فاعلم أنه إن ثبت ذلك في لغة العرب وجب طلب المهمل من لغة أخرى، وإن لم يثبت فهو مهمل إذ يحتمل الكل ويحتمل الجزء، وتكون قوة المهمل قوة الجزئي لأنه بالضرورة يشتمل عليه. وأما العموم فمشكوك فيه، وليس

من ضرورة ما يصدق جزئياً ألا يصدق كلياً، فليحذر عن المهملات في الأقيسة إذا كان المطلوب منها نتيجة كلية"[71].

من لهجة إلى لهجة

[عندما تنتقل المغالطة من لغةٍ فصحى إلى عامية، أو من لهجة محلية إلى لهجة أخرى].

مَثلُ ذلك أن تخلط بين كلمة "مبسوط" باللهجة العراقية واللهجة اللبنانية. وإني لأتذكر اللبناني الذي كلما قال لنا: هل أنتم "مبسوطين"؟ قلنا له "كلا". ذلك أن هناك فرقاً كبيراً بين البسطة اللبنانية والبسطة العراقية! وكان ذلك عدم فهم من المستمع لا مغالطة. أو كلمة "العيال" بين معناها باللهجة المصرية واللهجة العراقية، أو كلمة "الأجنبية" التي تعني من عشيرة أو قبيلة أخرى وليس من بلد آخر. أو عندما يقال لفتاةٍ ولاسيما باللهجة العراقية "أنتِ مصيبة" (أي أنت على صواب)، ويقصد أنها مؤنث المُصيب، أو يُغالط بهذا.

من لغة إلى لغة

عندما تقرأ نصاً تعريفياً عن فيلسوف بلغة أجنبية ولا تدري إن كان المقصود فيلسوفاً أو فيلسوفة. خذ هذا مثلاً:

(… English philosopher who edited and translated much of the work of Russell after his death).

---

(71) الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، تحقيق حسين شرارة، دار الأندلس، بيروت – لبنان، ص91.

فهذا نصٌّ ليست فيه إشارةٌ واحدة لجنس الفيلسوف. وقد لا تصادف مثلَ هذا النص كثيراً، لكن مصادفته ممكنة، وحينئذٍ تحتار إن كان المُتكلَم عنه رجلاً أو امرأة، لاسيما أنه أو أنها من المعاصرين، وقد لا تستطع التمييز بين أسماء الأعلام الذكور والإناث في تلك اللغة. فإذا كتبت عنه بوصفه رجلاً وكان امرأةً فسيكون ذلك خطأ أو غلطاً. وهذا ما يعاني منه المترجمون أكثر من القراء، فيقرؤون أسماء مدن فيظنون أنها أسماء أشخاص، أي أنهم يخلطون بين اسم شخص واسم مدينة واسم شارع في سياق معين. وكل هذا من الأغلاط غير المقصودة فإذا كان فيها قصد تغيرت الحال.

ومنها مغالطةُ استعمال كلمة أجنبية لها دلالةٌ عربية من دون أن يدل السياق على ذلك، كاستعمال كلمة "الأطلس" في سياق الجغرافيا لا في سياقٍ يكون فيه المعنى الذئب الأطلس. أو كلمة "كادر". فهذه من بين كلمات أجنبية صادف أن كان لها معنى بالعربية.

قد يقترِح مُقترحٌ وجوبَ استبعادِ أية كلمة أجنبية كان رسمها بالعربية يؤدي إلى اللبس، مثال ذلك رسم اسم الفيلسوف الألماني عمانؤيل كانت (Kant)، وعادة ما يُكتب بالعربية بهذا الرسم "كانت"، وأحياناً "كنت" أو "كانط" أو "كنط"، وأكثرها استعمالاً "كانت"، لكن هناك من يقول إن هذه الكلمة ستختلط بالفعل "كانَتْ"، وأظنه اعتراضاً لا مسوغ له، فسياقُ الكلام ووجود الاسم في جملة معينة لن يؤدي إلى أن يختلط مع الفعل، ولأن تركيب الجملة نفسَه ينفي هذا

الاختلاط. ولو كان الأمر كذلك فما قولك بمن يخلط اسم برتراند "رسل" بكلمة "رُسُل" التي هي جمع رسول؟

وقد لا يكون مغالطة بل هو فهم خاص لأمر معين. ضرب الغزالي مثلاً على الوجد: "حتى أن العجمي قد يغلب عليه الوجد على الأبيات المنظومة بلغة العرب، فإن بعض حروفها يوازن الحروف العجمية فيفهم منها معان أخر. أنشد بعضهم:

وما زارني في الليل إلا خياله

فتواجد عليه رجل أعجمي، فسئل عن سبب وجده، فقال إنه يقول مازاريم، وهو كما يقول، فإن لفظ زار يدل في العجمية على المشرف على الهلاك، فتوهم أنه يقول كلنا مشرفون على الهلاك فاستشعر عند ذلك خطر هلاك الآخرة.[72]

الكتابة

كان البحث عن الدقة سبباً من أسباب الاهتمام بالتنقيط والحركات في اللغة العربية. فكلما كانت الأحرف بلا نقطٍ فتحت احتمالات أكثر لاسيما إذا كان المجال يسمح بذلك، فإذا كانت كلمةُ بيت وبنت بلا نقط، قد لا يسمح المجال باختلاطهما، أما في غير هاتين من الكلمات - وهي كثيرة جداً - فإن الخلط واقع سواء كان غلطاً أو مغالطة. وهذا في النقاط أما في الحركات والإعراب فإن

(72)الغزالي: إحياء علوم الدين (ج6)، دار الشعب، ص1145.

الأمثلة كثيرة جداً. يضرب الفارابي أمثلةً عن تغيير الشكل: "هذا إنما يغلط في المكتوبات خاصة، وذلك في الحروف التي تختلف دلالتها بتغيير النقط والتشكيلات"[73].

ليس الأمر مقتصراً على النقطة والحركة بل قد يكون تلاعباً بحجم الخط، وذلك عندما يطلب من شخص أن لا يستعمل اسم "أسواق سمير"، على فرض أن هذا الاسم مثبتٌ في الجهات الرسمية وقد حقق نجاحاً وشهرةً كبيرة، فقدم طلباً بأن يكون الاسم "أسواق أم سمير"، فقُبل الطلب، ولكنه عندما كتب الاسم صغر كلمة "أم" بحيث لا تكاد تُرى، وكبر اسم "سمير". أو يطلب أن يفتح معرضاً باسم "معرض الرغد"، وصادف أن كان هناك معرض مشهور باسم "معرض الرعد"، فكتب "معرض الرغد" ورسم نقطة الغين بلون لا يكاد يتميز من لون الأرضية فما عاد يُقرأ غيناً بل عيناً.

ومنها: تغيير الإعراب مثل ما قيل في لا يقتل قرشي صبراً فإن اللام من قوله لا يقتل متى رُفعت دلت على معنى. وإذا جزمت دلت على معنى [ويقصد الفارابي الفرق بين لام النهي ولام النفي]، ومثل ما قيل من قوله تعالى: (وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ) [المائدة: 6/5][74].

(73) الفارابي: المصدر السابق، ص 135.
(74) المصدر نفسه، ص136.

يمكن أن يكون بالنطق أيضاً، فإذا خلا الحرفُ من الحركة فقد يُعربه القارئ بحسبما يظن، لكنه قد يُسمع بحركةٍ معينة. وقد كثُر الكلام عن الآية "إن الله بريء من المشركين ورسوله" وكيف أن قراءة "رسوله" بكسر اللام كانت سبباً في ضبط الحركات، لكن هذه أمرُها هين لأن الله لا يمكن أن يبرأ من رسوله، وتكون المسألة أعقد لو كانت الجملة تحتمل وجهاً آخر، فلو قال قائل "إن إسماعيل بريء من أعدائه وأحمد" وهب أن علاقة أحمد بإسماعيل غيرُ واضحة تماماً فسيكون للكسرة في دال أحمد أو الفتحة شأنٌ آخر.

من ذلك ما جاء في الآية (وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) (13 : 43) تقرأ أيضاً: "ومِن عِندِهِ علمُ الكتاب"[75]. ومنها "إنما يخشى الله من عباده العلماء"، فرفعُ الهاء من الله ونصب الهمزة من العلماء، تخرج فاعلها من الدين"[76]. "وكذلك قد يكون من الذهول عن موضع وقف في الكلام كقوله تعالى:(وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آَمَنَّا بِهِ) .

فإذا أهمل الوقف على الله انعطف عليه قوله والراسخون في العلم وحصلت مقدمة كاذبة"[77].

(75) بدوي، عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، ص249.

(76) مهدي فضل الله: المصدر السابق، ص236.

(77) الغزالي: المصدر السابق، ص153. ويعقب المحقق على هذه الجملة بالآتي: "قوله: وحصلت مقدمة كاذبة الخ؛ وهي أن الراسخين يعلمون التأويل أيضاً، وكذب هذا على رأي المصنف وإلا فمن الناس من يجوزه". هامش رقم (2) في الصفحة نفسها.

الخلط بين الأزمنة

يقول ابن رشد عن اشتراك الاسم المفرد: "المتعلم عالم لأن المتعلم يعلم، والذي يعلم عالم، فالمتعلم عالم. ووجه المغالطة في هذا أن لفظة "يعلم" تقال على الزمان المستقبل وتقال على الحاضر، فهي تصدق على العالم في الحاضر وعلى المتعلم في المستقبل"[78].

ربما يكون الخلط في الأزمنة على شكل ثان، فلو قلتَ عن أحد الصحابة "إنه كان مشركاً" لكنتَ صادقاً إذا كنتَ تقصد أنه كان مشركاً في يومٍ ما ثم آمن. ولو قلتَ هذا وقصدتَ الماضي بإطلاق لكنتَ مغالطاً لأنك قد خلطتَ بين زمنين كلاهما قد مضى. ولو لم يكن المستمعُ يعرف هذا الشخص لربما ظن أنه كان مشركاً ولم يُسلم قط. ومثل هذا أن يتم الخلط بين استعمالات الفعل الناقص "كان"، فيُظن أنها تُستعمل للماضي فقط، وهذا غلط ينشأ من عدم الإحاطة بخصائص "كان" في العربية.

تغيير سحنة القائل وتغيير الصوت

ما يتعلق بالإيهام والخداع تغيير سحنة المتكلم، كما يعبر عن ذلك الفارابي: "ومنها: تغيير سحنة القائل المضافة إلى القول، مثل أن يكون وجه القائل وجه من رُعِبَ أو فرح أو أن يكون شيمته عند القول

(78) ابن رشد: المصدر السابق، ص672.

شيمة من لحقه انفعال"[79]. "ومنها: تغيير الأصوات المقترنة بالقول والإشارات التي تدل على الشيء مع القول، وإذا غُيِّرت أو حذفت تغير دلالة القول"[80].

فإذا قلت لطفلٍ بصوت عالٍ ووجه غاضب: هل تريد هذا الشيء؟ فيفهم أنك تريد منه أن يقول "لا أريده". وقد تكون مرتبطة ببعض الأصوات التي تدل على أمر معين، كما أن بعض الأصوات والكلمات تدل على الألم أو الفرح، فهذه إذا نطق بها شخص أوهمَ المستمع أنه يتوجع أو يتألم.

قد تخص النبرة التي تظهر قيمتها بحسب اللغات: فهي واضحة في اليونانية وفي الإيطالية[81]. "وعبارة "الناس سواسية" تعني مثلاً (المساواة) بينما هي تفيد التساؤل في ما إذا كان الناس متساوين، إذا توقفنا قليلاً على الحرف (أ)... وعبارة "إذا جئتني لا أكرمك" تفيد عدم الإكرام إذا لم نتوقف عند اللفظ (لا)، أما إذا توقفنا قليلاً عند اللفظ (لا) فتعني التأكيد على الإكرام"[82].

(79) الفارابي: المصدر السابق، ص137.

(80) المصدر نفسه، ص137.

(81) بدوي: المصدر السابق، ص248و249.

(82) مهدي فضل الله: المصدر السابق، ص237.

المغالطة والضحك

تؤدي المفاجأة إلى نوعٍ من أنواع الانفعال قد يكون بكاءً أو ضحكاً أو انتشاء أو دهشة أو تعجباً. وإذا كنتَ أمام تفكير منظم يسير من مقدماتٍ إلى نتائج بشكل منطقي أو منظم أو مرتب أو اعتيادي فإنك لا تُستفز ولا تضحك. أما إذا كُسر النظام والمنطقية والرتابة والاعتياد فإنك ستنفعل انفعالاً ما قد يكون غضباً أو فرحاً أو بكاء أو ضحكاً... الخ. ولكلِّ خروجٍ عن عرف أو قاعدة أو نظام أو ترتيب أو اعتياد ردُّ فعلٍ يناسبه، ويعبر الشخص عن ذلك إما بحركات لا إرادية أو إرادية، فمنها نبضات القلب والقشعريرة وانبساط أو انقباض عضلات الوجه... الخ. فإذا كنتَ من أهل النظام وتسير في الشارع على وفق قواعد المرور ورأيت شخصاً قد اخترق هذه القواعد فإنك ستغضب لأنه قد أخل بالنظام، وإذا لم تكن من أهل النظام فإن هذا الفعل نفسه يُشعرك بالانبساط والفرح لأنه أعطاك إشارةً على إمكان المخالفة. وكم يَفرح مخترقُ النظام عندما يسمع أن فلاناً يرتشي، إذ أنه اعتاد على أن يحلَّ مشكلاته بدفعها.

قد يكون للانتقال المفاجئ ناحية جمالية، فإذا كنت أمام بيت شعر فإن المفاجأة ليست بالكلمة بل بالانتقال من فكرة إلى فكرة أخرى من دون مقدمة توحي بذلك.

عندما تجلس في مأتم والأجواءُ حزينةٌ جدية فتُذكر كلمةٌ فإذا بها تكسر تلك الجدية والحزن فيضحك الجالسون ضحكاً وهم

محرجون من هذا الضحك. أو كأن تكون في محاضرة أجواؤها جديةٌ وتكسر تلك الأجواءَ كلمةٌ معينة أو إشارة فتُضحك الجالسين، والإحراج الذي فيها أن المجال مجال جد لا هزل. أو أن ينام أحد الجالسين في اجتماع مهم، والمكان مكان صحو لا نوم، فيضحك الآخرون على هذا الحدث. وإننا لنضحك بالإشارة وباللغة، الإشارة عندما يُكسر توقع ما أو اطراد ما كأن يسقط شخصٌ أو يُفاجأ بشيء غير متوقع (كما استعملت هذا الكاميرا الخفية المتحضرة التي أضحكت وما أهانت!).

إنك تسمعُ طرفةً عن رجل دين مهم أو سياسي محترم أو طاغية أو نبي أو عالم، ولأنك اعتدت أن تسمع عنه أموراً جدية أو تراه على هيأة محترمة جداً فإن الطرفة تكون بمخالفة ما هو معروف به. فإذا مست الطرائفُ محرماً من المحرمات فاجأتك، لذا فإن أقوى الطرائف ما كان يتعلق بالدين والجنس والسياسة، أما إذا كانت مركَّبةً، دينية سياسية أو جنسية دينية كانت مفاجئة جداً وازداد فعلها وتأثيرها. ولولا خروجي عن المجال الذي أكتب فيه الآن لضربتُ عشرات الأمثلة على كل نوعٍ من هذه الأنواع.

أما الذي يروي الطرفة فمهم جداً لأنه إذا لم يكن مؤهلاً لروايتها خرَّبها ولم يُبق منها شيئاً، إذ يُفقدها عنصر المفاجأة، وربما يزيد في الإيضاح فيُفسدها. وعكسه من يتفاعل معها كلمةً وصوتاً وإشارةً. وإذا كانت النكتة أو الطرفة مسموعة فإنها لا تضحك أبداً إلا

مجاملة. أما المتلقي لها فينبغي أن يكون من طلابها وإلا فلن تنفع معه أبداً.

بينما تحاول المغالطات التي تخص الكلمة أن تخفي المعنى، تحاول المغالطةُ التي ترمي إلى الإضحاك أن تُظهره. إنها تختلف عن أنواع المغالطات الأخرى بأن تلك تحاول الإخفاء والتمويه، بينما هي تحاول الإظهار. وهي أيضاً تستعمل الاشتراك في الأسماء، كما يُقال في الإنجليزية (ولن يكون لها معنى في العربية بحكم اللغة) إن النهر غني جداً لأنه يمتلك بنكين (two Banks) لأن كلمة البنك (المصرف) في الإنجليزية تعني ضفة النهر أو الشاطئ. وكما يقال مزاحاً أن فلان ذهب إلى رأس الشارع فوجده أصلع. أو تستعمل خاصية من خصائص اللغة في إبدال الحروف أو قلبها، بين الجيم والياء أو الغين والقاف.

ومنها أيضاً الخلط بين مستويات الجمل، بين جملة تصف جملة وأخرى تصف واقعاً. كأن يُقال ما الذي يوجد بين السماء والأرض؟ أو ما الذي يقع بين الشتاء والصيف؟ والجواب هو حرف الواو. وهنا تكون مغالطة لأن السؤال لا يوحي بأنه يتكلم عن لغة بل عن واقع. وعادةً ما تكون مثلُ هذه المغالطات ألغازاً أو أحاجي طريفة.

الفصل الرابع

مغالطات الاستنتاج

إن من شروط الاستنتاج الصحيح أن تتلازم المقدمات والنتائج منطقياً، فإذا صدقت المقدمة وجب أن تصدق النتيجة. ولا استنتاج صحيح إذا كانت المقدمات صادقة والنتائج كاذبة، وهناك معيارٌ للاستنتاج الصحيح وهو أن يكون دائم الصدق، "متى لزم صادق عن مقدمات كاذبة فليس كون اللازم صادقاً من جهة ما هو لازم عن مقدمات كاذبة. فلذلك لزوم الصادق عن مقدمات كاذبة هو لزوم الصادق بالعرض من قبل أنه عرض لشيء واحد إن كان لازماً وصادقاً، وأما لزوم الصادق عن مقدمات صادقة فهو لزوم بالذات"[83].

استطاع المناطقة أن يعبروا عن صدق القوانين الاستنتاجية صورياً، إذ يمكنك أن تستغني عن المادة، وأعني بها الكلمات، في فهم القوانين. إذا قلتَ إذا كانت كل (أ) هي (ب) فإن بعض (ب) هي (أ)، لن تحتاج إلى أن تضع كلمات بدلاً من هذين الحرفين اللذين يسميان متغيرين؛ لأن هذا القانون يجب أن يكون صادقاً مهما تكن الكلمات.

---

(83) الفارابي: كتاب الأمكنة المغلطة، ص 140.

وكانت كتابة القوانين رمزياً لاحقةً للتعامل معها بشكل مباشر. وتكون المغالطات بالكلمات لا بالرموز، لأن الرمز هوَ هو لا يتغير، بينما الكلمات قد تكون ذات معان مختلفة، فإذا وضعنا كلمة في المقدمة بدلاً من (أ) وجب أن يكون لها المعنى نفسه في النتيجة. وكانت رغبة التخلص من غموض الكلمات سبباً من أسباب تطوير الرمزية في المنطق.

قوانين العكس

يُقصد بالعكس أن نضع الموضوعَ مكان المحمول. وينبغي أن تكون النتيجةُ صادقةً دائماً. فإذا صدقت المقدمة فمن الضروري أن تصدق النتيجة، والمقدمة في هذه الحال هي القضيةُ الأصلية أما النتيجة فهي القضية معكوسة الحدود. ويُشترط في جميع قوانين العكس أن تكون الحدود معكوسةً مع الاحتفاظ بالكيف. فإذا كانت المقدمةُ موجبةً وجبَ أن تكون النتيجةُ موجبةً وإذا كانت المقدمة سالبةً وجب أن تكون النتيجة سالبة.

وقوانين العكس الرئيسة ثلاثة: قانون عكس الكلية الموجبة وقانون عكس الكلية السالبة وقانون عكس الجزئية الموجبة. أما الجزئية السالبة فلا تُعكس بأية طريقة من الطرق.

عكس الكلية الموجبة

إن عكس حدود القضية الكلية الموجبة لا يمكن أن ينتج قضيةً كليةً موجبة صادقة دائماً، لذا جُعلت القضية المعكوسة جزئية موجبة.

لكن إذا قيل إن القضية القائلة" كل إنسان حيوان ناطق" يمكن أن تنعكس إلى "كل حيوانٍ ناطقٍ إنسانٌ"، ومعكوس القضية كما ترى صادق أيضاً، أو كما يقال "كل إنسان بشر" و"كل بشر إنسان"، نقول لأنه في هذه الحال قد تطابق ماصدق الحد الأول مع ماصدق الحد الثاني، وهذه ليست حالةً عامة دائمة الصدق. هذه حالة خاصة لا تصل إلى مرتبة القانون المنطقي. فالقضية "كل نبات يموت" لا يمكن أن تنعكس إلى "كل ما يموت هو نبات". فإذا ضربتَ مثلاً مما يُمكن أن يُعكس وعكست ما لا يمكن أن يُعكس فتلك مغالطة. إذا قُلتَ إن كل إنسان هو حيوان ناطق وإن كل حيوان ناطق هو إنسان أوهمتَ المستمع أن هذه قضية صادقة دائماً، ثم ضربتَ مثلاً آخر بعد أن صدق المستمع بالمثل الأول، فقلتَ إذا صدق المثال السابق فإنه إذا كان كل شاعر كذاباً فإن كل كذاب شاعر.

عكس الجزئية السالبة

إن القضية الجزئية السالبة لا تعكس، وذلك لعدم توفر الصدق الدائم في قانون عكسها. ومن الممكن أن نجد أمثلة توافق هذا الاستنتاج، كما نجد أمثلة لا توافقه، وهذا دليل على عدم الصدق الدائم. فإذا رأيتَ أمثلةً تؤكد صدق القضية المعكوسة فهذا لا يبرر صحة القانون.

مثال الصدق: "إذا كان بعض العلماء ليسوا شعراء فإن بعض الشعراء ليسوا علماء". وهذه كما ترى قضيةً صادقةً معكوسةَ الحدودِ

ناتجة من قضية صادقة. ولكن ما قولك في هذه القضية: "إذا كان بعض البشر ليسوا أفارقة فإن بعض الأفارقة ليسوا بشراً"، "وإذا كان بعض المسيحيين ليسوا بروتستانت فإن بعض البروتستانت ليسوا مسيحيين"، "وإذا كان بعض الحيوانات ليست كلاباً فإن بعض الكلاب ليست حيوانات"؟ هنا ستكون القضية صادقة ومعكوسها كاذباً. تكون المغالطة بأن يؤتى بقضية جزئية سالبة صادقة يمكن أن تُعكس وتكون النتيجة صادقة.

معرفة حكم الضد من قضية كاذبة

يكون التضاد بين القضيتين الكليتين الموجبة والسالبة. وهاتان القضيتان لا تصدقان معاً، فإذا صدقت إحداهما وجب أن تكذب الأخرى، لكن من الممكن أن تكذبا معاً. وتكون المغالطة عندما تريد أن تعرف حكم ضد القضية الكاذبة. فإذا صدقت القضية الكلية الموجبة أمكنك أن تعرف صورياً كذب القضية الكلية السالبة، وإذا صدقت القضية الكلية السالبة أمكنك أيضاً أن تعرف صورياً كذب القضية الكلية الموجبة. لكن عندما تكذب الكلية الموجبة فإنك لن تعرف إذا ما كانت الكلية السالبة صادقة أو كاذبة، أو إذا كذبت الكلية السالبة فلن تعرف إذا ما كانت الكلية الموجبة صادقة أو كاذبة.

معرفة حكم القضية الكلية من الجزئية (التداخل)

يكون التداخل بين القضية الكلية الموجبة والقضية الجزئية الموجبة، أو بين الكلية السالبة والجزئية السالبة. ويمكن أن تستنتج

قضية جزئية موجبة صادقة من قضية كلية موجبة صادقة، أو جزئية سالبة صادقة من كلية سالبة صادقة. لكن التداخل يقف عند هذا الحد؛ إذ لا يمكن استنتاج صدق الكليات من الجزئيات، فإذا فُعل ذلك كان مغالطة.

نظرية القياس

إن القياس نوع من أنواع الاستنتاج، وعندما يقسم الاستنتاج على مباشر وغير مباشر يكون القياس استنتاجاً غير مباشر، وهو يتكون من مقدمتين ونتيجة لازمة عنهما بالضرورة. وقد وضع أرسطو أصول هذه النظرية. يقول ابن رشد: "إن أجناس المخاطبات الصناعية التي يمكن أن نتعلم بقول أربعة أجناس: المخاطبة البرهانية، والمخاطبة الجدلية، والمخاطبة الخطبية، والمخاطبة السوفسطائية. وهذه المخاطبة إذا تشبّه بها مستعملها بالحكماء خصّت بهذا الاسم، وإذا تشبه بها بالجدليين سميت "مشاغبية. فالمخاطبة البرهانية هي التي تكون من المبادئ الأول الخاصة بكل تعليم، وهي التي تكون بين عالم ومتعلم شأنه أن يقبل ما يلقي إليه المعلم لا أن يفكر فيما يبطل به قول المعلم، مثل ما يفعله السوفسطائيون"[84]. وقد حاول الفلاسفة القدماء التفرقة بين المغالطي والمشاغبي، وهذان يتعلقان بالأقيسة

(84) ابن رشد: كتاب السفسطة، ص671.

البرهانية والجدلية، لكنني في هذا المجال لستُ معنياً بتتبع الفرق بينهما، بل بالبرهاني فقط.

يعرف الجرجاني المغالطة بأنها: "قياس فاسد، إما من جهة الصورة، أو من جهة المادة، أما من جهة الصورة فبألا تكون على هيئة منتجة لاختلال شرط، بحسب الكيفية، أو الكمية، أو الجهة، كما إذا كان كبرى الشكل الأول جزئية، أو صغراه سالبة أو ممكنة، وأما من جهة المادة، فبأن يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئاً واحداً، وهو المصادرة على المطلوب، كقوله: كل إنسان بشر، وكل بشر ضحاك، فكل إنسان ضحاك، أو بأن يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة، وهو إما من حيث الصورة، أو من حيث المعنى، أما من حيث الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار: إنها فرس، وكل فرس صهال، ينتج أن تلك الصورة صهالة، وأما من حيث المعنى فلعدم رعاية وجود الموضوع في الموجبة، كقولنا: كل إنسان وفرس فهو إنسان، وكل إنسان وفرس، فهو فرس، ينتج أن بعض الإنسان فرس، والغلط فيه موضوع المقدمتين ليس بموجود، إذ ليس شيء موجود يصدق عليه إنسان وفرس، وكوضع القضية الطبيعية مقام الكلية، كقولنا: الإنسان والحيوان جنس، ينتج أن الإنسان جنس"[85].

(85) الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (ط1) 2003، ص180و181.

يقول ابن رشد: "إن من المعلوم بنفسه أن من القياسات ما هو قياس في الحقيقة، ومنه ما يغلط فيظن به أنه قياس من غير أن يكون كذلك في الحقيقة"[86]. ويضرب مثلاً على ذلك بقوله: "كما أن من الناس من هو عابد بالحقيقة ومن يظن به أنه عابد وهو مرائي، ومنهم من هو جميل بالحقيقة ومنهم من يظن به أنه جميل لمكان الزي واللباس وهو ليس في الحقيقة جميلاً، ومن الفضة أيضاً والذهب ما هو فضة في الحقيقة وذهب ومنه ما يظن به انه فضة وذهب، كذلك الأمر في القياسات. وإنما يخفى هذا الصنف من القياس، أعني الذي يوهم أنه قياس وليس بقياس، على من لم يجرب الأقاويل ولا اختبرها، لأن من لم يجرب الأشياء يشبه الذي ينظر إلى الأشياء من بعد"[87].

هناك قواعد عامة للقياس تُستعمل للتفرقة بين القياس المنتج والقياس غير المنتج ويمكن تقسيمها على قواعد تخص الكم وأخرى تخص الكيف وأخرى تخص الاستغراق، وإليك ملخصها:

يتكون القياس من ثلاث قضايا حملية: مقدمة كبرى ومقدمة صغرى ونتيجة. ويجب أن يكون في القياس ثلاثة حدود؛ أكبر وأصغر وأوسط. ويجب أن لا يظهر الحد الأوسط في النتيجة، وأن يُستغرق

(86) المصدر نفسه، ص669.
(87) المصدر نفسه، ص669.

الحد الأوسط مرة واحدة على الأقل في المقدمتين، وأن لا يُستغرق حد في النتيجة ما لم يكن مستغرقاً من قبل في المقدمتين. وتنتج المقدمتان الموجبتان نتيجةً موجبة. إذا كانت إحدى المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة، وإذا كانت إحدى المقدمتين جزئية كانت النتيجة جزئية. لا إنتاج من سالبتين، ولا إنتاج من جزئيتين. وهناك تفصيلات أخرى تخص هذه القواعد العامة.

بما أن لدينا أربعة أشكال قياسية، وأن عدد القضايا أربعة فسيكون احتمال التبدل في مواقع القضايا أربعة، وسيتكون لدينا في الشكل الواحد أربعة وستون ضرباً قياسياً، ثم ينتج من جمع الضروب من الأشكال الأربعة (256) ضرباً. وإذا طبقنا القواعد السابقة لم يتبق إلا بعض الأضرب القياسية في كل شكل ومجموعها تسعة عشر ضرباً.

وجب أن أنبه إلى قواعد الاستغراق لأنني سأستعمل هذه الكلمة في الصفحات القادمة. إن قواعد الاستغراق في القضايا الأربعة تكون كالآتي: الكلية الموجبة مستغرقة الموضوع. الكلية السالبة مستغرقة الموضوع والمحمول. الجزئية الموجبة غير مستغرقة الموضوع والمحمول. الجزئية السالبة مستغرقة المحمول.

العاشق

أرادَ عاشقٌ أحبَّ فتاةً وما أحبته أن يُبرهنَ على أنها تحبه فقال:

كلُّ العالم يحب العاشق

وأنتِ بالنسبة لي كلُّ العالم

إذن أنتِ تحبين العاشق

بما أنك تحبين العاشق وأنا عاشق إذن أنت تحبينني.

لقد استعمل كلمة "كل العالم" بمعنيين مختلفين تماماً ثم برهن على أنها تحبه، لكنه معذور فليست لديه طريقة أخرى يعزي بها نفسه غير هذا الاستنتاج. وهذا نوع من أنواع المغالطة في القياس، وهو أن يُستعمل الحدُّ الأوسط بمعنيين مختلفين، كأن تستعمل كلمة "كاتب" أو كلمة "عين" بمعنيين مختلفين. وهذا النوع من المغالطة قد بحثته في ما سبق، ولا يتعلق بصحة الاستنتاج أو صدق القضايا بل بمعاني الكلمات المستعملة.

الصحة والصدق

ليس الصادقُ هو الصحيحَ عند المناطقة، ولا الصحيح هو الصادق. إن أية مغالطة تُستعمل في هذا المجال ستكون مبنية على إمكان استنتاج نتائج صادقة من مقدمات كاذبة، واستنتاج نتائج كاذبة من مقدمات صادقة. إن الخطأ في هذا يكون خطأ استنتاجياً، أي أنه لم يُراعَ فيه قواعد الاستنتاج، وأقصد هنا القياس لأن جميع الأمثلة ستكون منه.

نبحث في القياس عن الشكل الصحيح المنتج الذي إذا وضعتَ فيه مقدمات صادقة وجب أن تنتج نتيجة صادقة. فإذا قيل:

كل ب هي أ

وكل ج هي ب

إذن كل ج هي أ

فإننا لا نعرف شيئاً عن صدق هذه القضايا (أو صيغ القضايا) التي تمثلها هذه الأحرف، فربما كانت صادقة أو كاذبة، لكننا نعرف أنه إذا ما افترضنا صدق المقدمات فإن النتيجة يجب أن تكون صادقة بالضرورة، "وهذه الحقيقة مهمة لفهم طبيعة الصحة لأنها تبين لنا أن صحة البرهان لا تفعل شيئاً مع موضوع معين. ذلك أن صحة البرهان تظهر من صورة البرهان أو بنيته"[(88)].

هناك علاقة بين صحة البرهان أو خطئه من جانب وصدق قضاياه ونتائجه من جانب آخر، لكن هذه العلاقة ليست بسيطة. تشتمل بعض البراهين الصحيحة على قضايا صادقة فقط، مثلاً:

كل اللبائن لها رئة. (ص)

كل الحيتان لبونة. (ص)

إذن كل الحيتان لها رئة (ص)

لكن البرهان قد يشتمل على قضايا كاذبة، ومع ذلك يكون صحيحاً، مثلاً:

كل كائن ذي ستة أرجل له أجنحة (ك)

---

(88)Hurly, Patrck J.: A Concise Introduction to Logic. Wadsworth Publishing Company. Belmont, California. 1942. P. 36.

كل عنكبوت له ستة أرجل (ك)

إذن كل عنكبوت له أجنحة (ك)

إن هذا البرهان صحيحٌ لأنه إذا كانت مقدماته صادقة فإن نتيجته يجب أن تكون صادقة أيضاً، على الرغم من أنها كلها في الحقيقة كاذبة.

الاستغراق

كثير من المغالطات الاستنتاجية تخص عدمَ مراعاة قواعد الاستغراق. ويُقصد بالاستغراق شمول الحكم، وتكون القضية الكلية الموجبة مستغرقة الموضوع، والكلية السالبة مستغرقة الموضوع والمحمول، والجزئية الموجبة غير مستغرقة الموضوع والمحمول، والجزئية السالبة مستغرقة المحمول.

إن إحدى القواعد هي أن يُستغرق الحدُّ الأوسط مرةً واحدة على الأقل في إحدى المقدمتين وتكون المغالطة في عدم استغراقه، مثلاً:

كل حصان حيوان (ص)

كل حمار حيوان (ص)

إذن كل حمار هو حصان (ك)

نلاحظ هنا أن القضيتين الأولى والثانية صادقتان لكن النتيجة كاذبة، والسبب في كذب النتيجة هو أن الحد الأوسط "حيوان" لم يستغرق في المقدمتين.

وهذا مثال آخر من ضرب ثان من الضروب القياسية:

كل النمور لبونة (ص)

كل اللبائن حيوانات (ص)

إذن كل الحيوانات نمور (ك)

نلاحظ أيضاً أن القضيتين الأولى والثانية، أو المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى، صادقتان لكن النتيجة كاذبة، لأنه يجب أن لا يُستغرق حدٌّ في النتيجة ما لم يكن مستغرقاً في إحدى المقدمتين. وكلمة "الحيوانات" في النتيجة مستغرقة، وهي في المقدمة الصغرى غير مستغرقة.

لقد اختصرت في هذا الفصل المغالطات اختصاراً شديداً واكتفيت ببعض الأمثلة، ذلك أن لكل قانون منطقي ولكل ضرب قياسي مغالطاته.

مغالطة القضية الوجودية

هناك كثيرٌ من النقاط التي اختلف فيها المنطق التقليدي عن المنطق الحديث. ومنها طبيعة القضايا الحملية وتقابلها والقوانين الاستنتاجية التي يمكن الحصول عليها من هذا التقابل.

إن القضية هي أصغر وحدة في التفكير المنطقي. ولا يُطلق اسم القضية - كما هو معروف - على أية جملة، بل على الجملة التي تحتمل الصدق أو الكذب. وهناك تقسيمات عدة للقضايا، من حيث الكم والكيف، ومن حيث البساطة والتركيب...الخ. وقد دارت

مناقشات كثيرة بين المناطقة حول القضايا وأقسامها وأنواعها، وظهرت مشكلات كثيرة خلال تطور المنطق تخص القضية وطبيعتها.

هناك أربعة أنواع من القضايا (وعادة ما تسمى القضايا الحملية) بحث فيها كل من المنطق القديم والحديث، وهي القضية الكلية الموجبة، ويرمز لها بالحرف (A) والكلية السالبة (E) والجزئية الموجبة (I) والجزئية السالبة (O). وتربط بين هذه القضايا الأربع علاقات معينة، واعتاد المناطقة على أن يرسموا مربعاً توضيحياً توضع عليه هذه القضايا مع العلاقات التي تربط بينها، وعُرف هذا المربع بالمربع المنطقي أو مربع تقابل القضايا. أما العلاقات التي تكون بين هذه القضايا الأربعة فهي التناقض والتضاد والتداخل والدخول تحت التضاد.

وقد كانت مشكلة القضية الوجودية، أو القضية ذات المحتوى الوجودي، من المسائل التي درسها المنطق الحديث وحاول أن يقدم لها تفسيراً مختلفاً عن ذلك التفسير الذي قدمه المنطق القديم أو التقليدي. وهذا ما سأحاول توضيحه في الصفحات الآتية.

مربع التقابل التقليدي

كان مربع التقابل التقليدي، الذي أنشأه أرسطو قبل أكثر من ألفي عام، وسيلةً للحساب تسمح لنا في كثير من الحالات أن نحدد صدق ثلاث قضايا حملية أو كذبها عندما يكون صدق القضية الرابعة أو كذبها معروفاً. ويجب أن يكون لهذه القضايا الأربع الموضوع نفسه

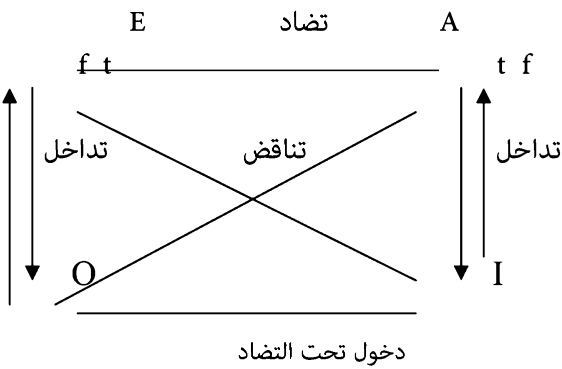
والمحمول نفسه. مثلاً، القضية "كل النمور حيوانات" صادقة. إن قيمة صدق الكلية السالبة "لا نمر حيوان" ستُعرف مباشرة، كما ستُعرف قيمة صدق الجزئية الموجبة والجزئية السالبة. لكن قيمة صدق القضية "لا نمر لبون" لا يمكن أن تعرف من قيمة صدق القضية السابقة ذلك أن لها محمولاً مختلفاً[89].

خذ القضية الآتية مثالاً على ذلك "كل الطلاب حاضرون"، تحتمل هذه القضيةُ الصدقَ أو الكذب، وذلك يعتمد الواقعة التي جاءت هذه القضية لوصفها، فإذا كان جميع الطلاب حاضرين فعلاً فإن القضية ستكون صادقة وإذا لم يكن جميع الطلاب حاضرين فإن القضية ستكون كاذبة. وتسمى هذه القضية "كلية موجبة"، وإذا أردت أن تجعلها كلية سالبة قلت "لا طالب حاضر" (أو لا واحد من الطلاب حاضر)، وإذا أردت أن تجعلها جزئية موجبة قلت "بعض الطلاب حاضرون"، وإذا أردت أن تجعلها جزئية سالبة قلت "بعض الطلاب ليسوا حاضرين". وترى أن الموضوع والمحمول في هذه القضايا كلها واحداً. ولو تغير موضوع واحد من موضوعات هذه القضايا، أو محمول واحد من محمولاتها، لما كانت متقابلة.

عادةً ما يرسم المربع المنطقي بوضع القضيتين الكليتين في الأعلى والقضيتين الجزئيتين في الأسفل، وتربط الخطوط بين القضايا

(89)Ibid, P. 137, 138.

كلها، دلالةً على أن لكل واحدة من القضايا علاقة بالقضايا الثلاث الأخرى، ثم يكتب اسم العلاقة على الخط الموصل بين القضيتين. ويرسم بعض من المناطقة خطوطاً، ويرسم بعضهم الآخر أسهماً، ولا فرق كبير بين هذه الطرق في الرسم. وستجد في الرسم أدناه أسهماً تظهر في علاقة التداخل حصراً، وقد وضع عليها صاحب الرسم حرف (T) وحرف (F) دلالة على الصدق والكذب، وذلك زيادة في الإيضاح، فإذا حذفتها لن ينقص من هذا المربع شيء؛ إذ إنه وسيلة إيضاح إذا وضحت لك ما غمض فقد أدت الغرض.



إن القضــية الكليــة الموجبــة والقضــية الكليــة الســالبة - بحســب القــوانين المنطقية - لا يمكن أن تصدقا معاً، فإذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى. لكن ما الذي يحدث إذا كذبت إحداهما؟ في هذه الحال لن يخبرنا مربعُ التقابـل شـيئاً عـن قيمـةِ صدق القضية الأخرى، وستكون قيمُ صدق القضية الأخرى غـير محـددة أو مجهولـة. مثلاً إذا كانت الكلية السالبة كاذبة، فـإن قيمـة صـدق الكليـة الموجبـة سـتكون غـير محددة، أو مجهولة. وكـذلك في علاقـة الـدخول تحـت التضـاد. فـإذا كانـت الجزئيـة السالبة كاذبة فإن الجزئية الموجبة صادقة. ولكن إذا كانـت الجزئيـة السـالبة صـادقة فإن قيمة صدق الجزئيـة الموجبـة مجهولـة. ولـكي تسـتعمل علاقـة التضـاد يجـب أن تعرف أن الكلية الموجبة أو الكليـة السـالبة صـادقة، ولـكي تسـتعمل علاقـة الـدخول تحت التضاد يجب أن تعرف أن الجزئية الموجبة أو الجزئية السالبة كاذبة.

ولك أن تستعمل مربع التقابل بنجاح مـن دون اعـتماد علاقـة التـداخل؛ إذ انك ستحتاجها فقط إذا أردت أن تقيم استنتاجاً مباشراً بين الكليـة الموجبـة والجزئيـة الموجبـة، أو بـين الكليـة السـالبة والجزئيـة السـالبة. ولاحـظ أن علاقـة التـداخل قـد رُسمت بسهمين، سهم نازل وعليه الحرف t (صادق)، وسهم صـاعد وعليـه الحـرف f (كاذب). وهذه الأسهم كخطوط الأنابيب التي تجري فيها قيم الصدق. ينقل السـهم النازل الصدق فقط، وينقل السهم الصاعد الكذب فقط. فإذا

كانت القضية الكلية الموجبة صادقة فإنك تستنتج أن الجزئية الموجبة صادقة أيضاً؛ وإذا كانت الجزئية الموجبة كاذبة استنتجت أن الكلية الموجبة كاذبة أيضاً. وإذا كانت الجزئية الموجبة صادقة، فإن الكلية الموجبة مجهولة قيم الصدق. وهكذا بالنسبة للكلية السالبة والجزئية السالبة.

المهم في ذلك أن للقضية الحملية التي ينطبق عليها مربع التقابل التقليدي موضوعاً يشير إلى أشياء موجودة فعلاً.

انظر إلى هذه القضية "كل النمور لبونة" (ومن الممكن أن تقول "كل النمور حيوانات لبونة أو ثديية) إن هذه القضية صادقة في الواقع، وكذلك قضايا مربع التقابل:

التداخل: "بعض النمور لبونة"، وهي صادقة.

التناقض: "بعض النمور ليست لبونة"، وهي كاذبة.

التضاد: "لا نمر لبون"، وهي كاذبة.

لاحظ القضية الآتية "بعض التفاح أحمر" هذه القضية صادقة فعلاً. ومن الصعب أن لا تسلم بأن نقيضتها "لا تفاح أحمر" يجب أن تكون كاذبة. وستكون القضية الكلية الموجبة والقضية الجزئية السالبة مجهولة. وهذا يعني أن مربع التقابل وحده لن يخبرنا بقيمة صدق هذه القضايا. لكننا بالطبع نعرف من خبرتنا عن التفاح الأخضر أن "كل التفاح أحمر" كاذبة، وأن "بعض التفاح ليس أحمر" صادقة. وهكذا، فإن كلاً من الكلية الموجبة والكلية السالبة كاذبة، وأن كلاً من الجزئية

الموجبة والجزئية السالبة صادقة: وهذه النتيجة منسجمة تماماً مع مربع التقابل. وإليك قيم صدق القضايا الأربع:

إذا صدقت A ، فإن E كاذبة، I صادقة، O كاذبة.

إذا صدقت E ، فإن A كاذبة، I كاذبة، O صادقة.

إذا صدقت I ، فإن E كاذبة، A مجهولة، O مجهولة.

إذا صدقت O، فإن A كاذبة، E مجهولة، I مجهولة.

إذا كذبت A، فإن E مجهولة، I مجهولة، O صادقة.

إذا كذبت E، فإن A مجهولة، I صادقة، O مجهولة.

إذا كذبت I، فإن A كاذبة، E صادقة، O صادقة.

إذا كذبت O، فإن A صادقة، E كاذبة، I صادقة.

مربع التقابل الحديث والمغالطة الوجودية

متى تكون القضية وجودية، أو ذات محتوى وجودي؟ إننا نقول عن القضية إنها وجودية أو ذات محتوى وجودي إذا كانت تعبر عن تأكيد وجود أشياء من نوع معين.

فللقضايا الآتية محتوى وجودي:

هناك كتب على منضدتي.

هناك أقلام على هذه المنضدة.

ولو أجريت مقارنة بين هاتين القضيتين وقضايا أخرى تدور حول كائنات خرافية ليس لها وجود فعلي، مثل العنقاء والغول، لرأيت أن ليس لهذه القضايا محتوى وجودي.

يمكن أن ترى المحتوى الوجودي أوضح في القضايا الجزئية، فالقضية الجزئية الموجبة "بعض الجنود أبطال" تقول إنه يوجد جندي واحد على الأقل هو بطل. والقضية الجزئية السالبة "بعض الجنود ليسوا أبطالاً" تقول إنه يوجد جندي واحد على الأقل هو ليس بطلاً. فكل من القضيتين الجزئيتين تقول إن الفئة (أو المجموعة) المشار إليها بالموضوع ليست خالية أو فارغة؛ أي أن فيها عناصر أو أعضاء أو أفراد.

لهذه النظرة إلى القضايا استثناءات، وتظهر هذه الاستثناءات في بعض الجمل، مثل: "بعض الأشباح تظهر في مسرحيات شكسبير" و"بعض آلهة الإغريق تصفها الإلياذة". فهاتان القضيتان صادقتان على الرغم من أنه لا توجد أشباح ولا آلهة إغريقية. لكنك إذا فكرت قليلاً في الأمر رأيت أن هذه الجمل لا يُقصد بها أن تثبت وجود شيء، لأنك لا تريد في الجملة الأولى أن تثبت أن الأشباح موجودة، ولا تريد في الجملة الثانية أن تثبت أن آلهة الإغريق موجودة. إن هذه الجمل تقول إن هناك أشباحاً موجودة في مسرحيات شكسبير، وإن هناك آلهة موجودة في الإلياذة؛ أي أنها تقال في مجال معين. وقد لا تكون قضايا شكسبير أو هوميروس صادقةً، لكن صدقها أو كذبها

يكون في داخل العمل نفسه. ولا تشكل هذه الأمثلة جزءاً كبيراً من القضايا الجزئية، ولهذا فهي استثناءات. وبعيداً عنها فإن للقضية الجزئية الموجبة والقضية الجزئية السالبة محتوى وجودياً.

إذا ثبت أن للقضايا الجزئية الموجبة والسالبة محتوى وجودياً فسيتطلب ذلك أن يكون للقضايا الكلية الموجبة والسالبة محتوى وجودي أيضاً في مربع التقابل التقليدي. لأنه إذا كانت القضية الجزئية الموجبة تلزم عن القضية الكلية الموجبة بالتداخل، وأن الجزئية الموجبة تثبت الوجود، فإن الكلية الموجبة يجب أن تثبت الوجود أيضاً. ويصدق مثل هذا على القضيتين الكلية السالبة والجزئية السالبة أيضاً.

تظهر الصعوبة في هذه النقطة. فإذا كان للكلية الموجبة وللجزئية السالبة محتوى وجودي فإنهما من الممكن أن تكونا كاذبتين. وانظر إلى هاتين القضيتين:

"كل الساكنين في المريخ شُقر".

"بعض الساكنين في المريخ ليسوا بشقر".

إن القضيتين كلتيهما تؤكدان وجود سكان في المريخ، وكلتاهما كاذبة إذا كان المريخ غيرَ مسكون. وإذا كان ممكناً أن تكون

القضية الكلية الموجبة والجزئية السالبة كاذبتين فإنهما ليستا متناقضتين. إذن يبدو أن هناك خطأ في مربع التقابل التقليدي[90].

تأمل المثال الآتي:

"كل غول هو حيوان متوحش".

إذا عددتَ هذه القضيةَ كاذبة، لأنه لا يوجد غول، فإن مربع التقابل التقليدي، ومن خلال علاقة التناقض، يخبرك أن القضية القائلة "بعض الغيلان ليست حيوانات متوحشة" صادقة. لكن هذه القضية الأخيرة تؤكد أن غولاً واحداً على الأقل هو ليس حيواناً متوحشاً، وهي كاذبة لأنه لا يوجد غول. وإذا كانت القضية "كل الغيلان حيوانات متوحشة" تعد صادقة؛ لأنه إذا كان هناك أي غول، بالتعريف، فإنه سيكون حيواناً متوحشاً، فإن علاقة التداخل تخبرنا أن "بعض الغيلان هي حيوانات متوحشة" صادقة. لكن، لأنه لا توجد غيلان، فإن هذه القضية كاذبة. وهكذا كما يوضح هذا المثال لا يمكن أن يستعمل مربع التقابل التقليدي مع القضايا التي تقيم تأكيداً حول أشياء غير موجودة، وفي هذه الحالات يجب أن يُستعمل ما يسمى بمربع التقابل الحديث[91].

---

(90)Ibid. pp. 187, 188.

(91)Ibid. P. 153.

مربع التقابل الحديث (جورج بول)

كان لجورج بول (George Boole) (1815-1864)، وهو أحد مناطقة القرن التاسع عشر وأحد مؤسسي المنطق الرمزي الحديث، تفسيرٌ مختلف عن التفسير الأرسطي التقليدي، وقد أسسه على فكرة الفئات (أو المجموعات). فعندما تكون الفئة س فارغة أو خالية فإن القضيتين "بعض س هي ص" و"بعض س ليست ص" تكونان كاذبتين. وتبقى القضيتان الكليتان مناقضتين للقضيتين الجزئيتين. وعندما تكون س فئة خالية فإن القضيتين الجزئيتين تكونان كاذبتين، وكذلك القضايا التي تناقضهما "كل س هي ص" و"لا س هي ص" تكونان صادقتين. وتُفهم القضايا الكلية، بحسب تفسير بول، على أنها قضايا ليس فيها محتوى وجودي.

معنى ذلك أن القضيتين الكليتين الموجبة والسالبة يمكن أن تصدقا معاً، وإذا صدقتا معاً فلن تكونا متضادتين. وتنطبق المسألةُ نفسها على القضيتين الجزئيتين الموجبة والسالبة، فإذا أمكن أن تكذبا معاً فإن هذا يعني أنهما ليستا داخلتين تحت التضاد. وإذا أمكن أن تصدق الكلية الموجبة والكلية السالبة معاً، وأمكن أن تكذب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة معاً، فإن الاستنتاج المؤسس على التضاد وعلى الدخول تحت التضاد ليس صحيحاً. وكل ما يبقى من مربع التقابل التقليدي هو علاقة التناقض. وإذا لم يكن واضحاً أن في الفئة عناصر فمن الخطأ افتراض أن فيها عناصر. وأي برهان يقاوم هذا

الخطأ سيقع في مغالطة الافتراض الوجودي، أو المغالطة الوجودية[92].

على وفق هـذا التفسـير تكـون القضـايا الكليـة مسـاوية للقضـايا الشرـطية، وإليك توضيحها:

الكلية الموجبة:

كل س هي ص = إذا كان هناك أي س، فإنها ص.

الكلية السالبة:

لا س هي ص = إذا كان هناك أي س، فإنها ليست ص[93].

إن الصدق في القضية الكلية هو إثباتٌ لعلاقة الشرط، فـإذا كـان هنالـك س لزم عن ذلك أن تكون ص، وإذا أثبتنا الصدق لهذه العلاقة بين س و ص فلا يـبرر لنـا ذلك أن نستدل أن أحد أفراد س موجود فعلاً، فمن عدم الوجود لا يجوز أن نسـتدل الوجود. وإن الصدق في القضية الكلية لا يشترط فيه وجود أفراد الفئة التـي نتحـدث عنها. أما الصدق في القضية الجزئية فيقتضي وجود فرد واحـد عـلى الأقـل مـن أفـراد الفئة التي نتحدث عنها.

هكذا ترى أن س إذا كانت فئة خالية فإن "كل س هي ص" تكـون صـادقة، لكن لا يلزم عن ذلك صدق "بعض س هي ص". وإن

(92)Copi, Irving M.: Introduction to Logic. Macmillan Publishing co., INC. New York. Collier Macmillan Publishers. London. (fifth edition) 1978. P. 189.

(93)Hurly: op. cit. P. 152.

س إذا كانت فئة خالية، فكل قضية كلية فيها س يستوي فيها الصدق والكذب، فقضية "كل س هي ص" تكون صادقة أو كاذبة على السواء، وقضية "لا س هي ص" تكون صادقة أو كاذبة على السواء[94].

لا تقيم القضايا الكلية بحسب هذا التفسير افتراضاً حول موضوعها إذا ما كان يشير إلى أشياء موجودة بالفعل. وإن القضايا الجزئية من جانب آخر تعني الشيء نفسه من وجهة النظر هذه كما هي من وجهة نظر مربع التقابل التقليدي:

الجزئية الموجبة:

بعض س هي ص = يوجد س واحد على الأقل، وهذا الـ س هو ص.

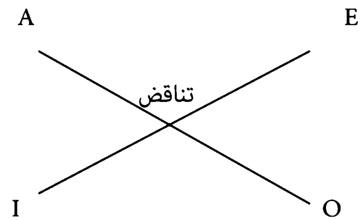
الجزئية السالبة:

بعض س ليست ص = يوجد س واحد على الأقل، وهذا الـ س ليس ص.

إن مربع التقابل الناتج من تفسير بول للقضايا الحملية، أي مربع التقابل التقليدي، هو الآتي[95]:

(94) زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي (ج1)، ص319و220.
ويستعمل زكي نجيب محمود في الأصل الأحرف أ و ب ، وقد أبدلتها بـ س و ص. وكذلك أبدلت "العبارة" بـ "القضية" و "الفارغة" بـ "الخالية".

(95)Hurly: op. cit. P. 152.



ليست هناك من علاقاتٍ في مربع التقابل الحديث هذا إلا علاقة التناقض، وأما علاقات التضاد والدخول تحت التضاد والتداخل فهي غير موجودة فيه. وعلى ذلك فإن الاستنتاجات التي نحصل عليها من مربع التقابل الحديث ستكون أقل من تلك التي نحصل عليها من مربع التقابل التقليدي.

إذا أردت الآن أن تطبق مربع التقابل الحديث على القضية الآتية: "كل الغيلان هي حيوانات متوحشة"، فما الذي ستحصل عليه؟ تعني هذه القضية أنه "إذا كان هناك أية غيلان، فإنها حيوانات متوحشة" وهذه القضية صادقة. وفي علاقة التناقض ستكون القضية "بعض الغيلان ليست حيوانات متوحشة" كاذبة، وهذا ما سنسلم به ولا توجد أية استنتاجات إضافية أخرى ممكنة[96].

لا يجوز في حالة التداخل أن نستدل من صدق القضية الكلية صدق القضية الجزئية، فمن إثباتنا لصدق القضية "كل س هي ص" لا

(96)Ibid. P. 153.

يجوز أن نثبت الصدق أيضاً للقضية "بعض س هي ص"؛ وكذلك من إثباتنا لصدق القضية "لا س هي ص" لا يجوز أن نثبت الصدق أيضاً للقضية "بعض س ليس ص"، لا يجوز ذلك إلا إذا كانت س فئة ذات أفراد.

أما إذا كانت س فئة خالية بغير أفراد جزئية فإن استدلال صدق الجزئية من صدق الكلية غير جائز، ذلك لأن القضية الكلية لا تشترط وجود أفراد بل هي قضية شرطية معناها: إذا كان هناك فرد من أفراد س فهذا الفرد هو ص، أما القضية الجزئية فمعناها وجودي، لأن معناها هو هنالك على الأقل فرد واحد س بحيث يتصف هذا الفرد الواحد بأنه كذلك فرد في فئة ص.

لقد أخطأ المنطق التقليدي أيضاً في تحليله لعلاقة التضاد لأنه زعم أننا من صدق أحد الضدين نستطيع أن نستدل كذب الضد الآخر، أي أننا من صدق القضية "كل س هي ص" نستدل كذب القضية "لا س هي ص"؛ وهذا زعم لا يصدق إلا إذا كانت س فئة ذات أفراد، أما إذا كانت س فئة خالية فالضدان سواء من حيث الصدق والكذب.

كذلك قل في العلاقة بين القضيتين الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد "بعض س هي ص" و" بعض س ليس ص"، فلو كانت س فئة خالية، استحال علينا أن نقول أية قضية من القضيتين، لأن كلتيهما تثبت وجود فرد على الأقل من أفراد س، ثم تحكم عليه القضية الأولى بأنه ص، والقضية الثانية بأنه "ليس ص" - وإذن فالقولان

كاذبان معاً إذا كانت س فئة خالية ليس فيها هذا الفرد الواحد الذي تحكمان عليه[97]

.

لقد أصبح لدينا الآن مربعان للتقابل، التقليدي والحديث، والسؤال الذي يظهر بشكل طبيعي، متى يُستعمل الأول، ومتى يُستعمل الآخر؟ والجواب هو أنه على الرغم من أن المربع الحديث قد يُستعمل في جميع القضايا الحملية فإنه من الأفضل أن يُستعمل المربع التقليدي في القضايا الحملية التي تقيم تأكيداً عن أشياء موجودة بالفعل، لأنه يزودنا باستنتاجات كثيرة. أما القضايا الحملية التي تقيم تأكيدات عن أشياء لا توجد فعلاً (مثل الغول والعنقاء...) فلا يمكن أن نستعمل معها المربع التقليدي بل المربع الحديث فقط.

إن المغالطة الوجودية هي مغالطة صورية تحدث عندما يُستعمل مربع التقابل التقليدي مع القضايا التي تقيم تأكيدات حول أشياء غير موجودة بالفعل؛ أي إنها تحدث عندما تكون علاقات التضاد والدخول تحت التضاد والتداخل مستعملة. وإذا قمت باستنتاجات من قضايا يشير موضوعها إلى فئة فارغة. وتحت هذه الشروط فإن المربع الحديث وحده يُستعمل، ولا يحتوي هذا المربع الحديث كما عرفت على هذه العلاقات[98].

---

(97) زكي نجيب محمود: المصدر السابق، الصفحات 218 - 222.

(98)Hurly: op. cit. P. 153.

فكرة الفرض المسبق

يمكن الدفاع عن مربع التقابل التقليدي بفكرة الفرض المسبق. إذ قد تجيب عن بعض الأسئلة بـ "نعم" أو "لا" فقط إذا افترضتَ مسبقاً أن جواباً معيناً يُعطى لسؤال سابق. وهكذا فإن من الممكن أن تجيب بـ"نعم" أو "لا" عن السؤال "هل صرفتَ النقود التي سرقتَها؟" فقط إذا سلمت بفرض مسبق هو أنك قد سرقت نقوداً. وتفترض القضايا الحملية الأربع، بشكل مشابه، مسبقاً أن هناك عناصر في الفئات التي تشير إليها. معنى هذا أن الأسئلة عن صدقها أو كذبها وعن العلاقات المنطقية بينها مقبولةٌ فقط إذا افتُرض مسبقاً أن السؤال الوجودي يُجاب عنه مباشرة بالإيجاب.

إذا أقمت فرضاً مسبقاً شاملاً هو أن في جميع الفئات التي تشير إليها الحدود عناصر، فإن جميع علاقات مربع التقابل ستكون صحيحة: الكلية الموجبة والكلية السالبة متضادتان، والجزئية الموجبة والجزئية السالبة داخلتان تحت التضاد، والكلية الموجبة والجزئية السالبة، والكلية السالبة والجزئية الموجبة، ستكون متناقضة. لكن الفرض المسبق الوجودي الذي هو ضروري لصحة المنطق الأرسطي ينسجم مع الاستعمال العادي للغة في بعض الحالات. ولنفرض مثلاً أن شخصاً قد أكد أن "كل التفاح الذي هو في السلة لبناني"، وعندما ننظر إلى السلة نجدها فارغة، عادة ما نقول إن هذه القضية لا صادقة ولا كاذبة. إننا نميل إلى القول إنه لا يوجد تفاح في السلة، وفي هذه

الحالة الخاصة يكون الفرض المسبق خاطئاً[99]. وباختصار فإن المربع التقليـدي يبقـى صحيحاً إذا كانت الفئات التي يشير إليها الموضوع والمحمول غير خالية، أما إذا كانت خالية فليس بالإمكان استعماله.

(99)Copi: op. Cit. P. 188.

خاتمة

إن عالم الأغلاط والمغالطات واسع سعة اللغة والفكر، لأنه لا يخص نوعاً واحداً من أنواع العلم ولا لغة معينة ولا شريحة بعينها من شرائح المجتمع ولا هدفاً واحداً، بل هو يشتمل على جميع الأنشطة الإنسانية. وكان هذا البحث متابعة لدراسات وأمثلة قد توضح معنى الغلط والمغالطة. وبالتأكيد لا يمكن حصر الأمثلة أو الحالات، لأن لكل مجال من مجالات الحياة مغالطات تخصه. ويبقى باب البحث مفتوحاً ما دام الإنسان واللغة. أما في اللغات الرمزية فإن نسبة الغلط والمغالطة قليلة جداً بل تكاد تختفي، لأننا كلما اقتربنا من لغة العلم قلت الحاجة إلى المغالطة. والمغالطات والأغلاط تنمو وتتغير مع نمو وتغير اللغة، وإذا جعلها مجالٌ من المجالات ضارةً جعلها غيره نافعة. وليس البحث فيها حكراً على تخصص دون تخصص آخر، فللفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم اللغة والسياسة آراء فيها قد تكون متضادة أو متكاملة.

المصادر

- **ابن حزم الأندلسي: التقريب لحد المنطق، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، تحقيق أحمد فريد المزيدي، (ط1) 2003.**
- **ابن رشد: كتاب السفسطة، في "ابن رشد، تلخيص منطق أرسطو"، المجلد الثاني، تحقيق جيرار جهامي، منشورات الجامعة اللبنانية، المكتبة الشرقية، بيروت (1982).**
- **ابن سينا: النجاة، في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، تحقيق ماجد فخري، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت (ط1) 1985.**
- **الثعالبي: فقه اللغة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر (1936).**
- **الجاحظ: البيان والتبيين، (ج2)، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد (1961).**
- **الجرجاني، علي بن محمد: كتاب التعريفات، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان (ط1) 2003.**
- **الغزالي: إحياء علوم الدين (ج6)، دار الشعب.**
- **الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، تحقيق حسين شرارة، دار الأندلس، بيروت – لبنان.**

- الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، مكتبة الإنجلو المصرية (ط3) 1968.
- الفارابي: كتاب الأمكنة المغلطة، في "المنطق عند الفارابي"، تحقيق رفيق العجم. الجزء الثاني، دار المشرق-بيروت 1986.
- المظفر، محمد رضا: المنطق، انتشارات اسماعيليان (1425هـ) (ط12).
- المعري، أبو العلاء: ديوان سقط الزند، شرح وتعليق د. ن. رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان.
- المعري، أبو العلاء: لزوم ما لا يلزم - اللزوميات، دار صادر ودار بيروت، بيروت 1961 (المجلد الثاني).
- بدوي، عبد الرحمن: المنطق الصوري والرياضي، (ط4) 1977، وكالة المطبوعات، الكويت.
- حسين، طه: في الشعر الجاهلي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (1926).
- ديوان أبي نواس، تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية، القاهرة (1953).
- زكي نجيب محمود: المنطق الوضعي، (ج1)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة (ط5) 1973.

- سالمون، ويزلي: المنطق، ترجمة جلال محمد موسى، دار الكتاب المصري- القاهرة، دار الكتاب اللبناني-بيروت (1976).

- عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، عالم الكتب (ط5) 1998.

- محمود، زكي نجيب: المنطق الوضعي، (ج1)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة (ط5) 1973.

- نهج البلاغة، تحقيق محمد عبده، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

- **Copi, Irving M.: Introduction to Logic. Macmillan Publishing co., INC. New York. Collier Macmillan Publishers. London. (fifth edition) 1978.**

- **Hurly, Patrck J.: A Concise Introduction to Logic. Wadsworth Publishing Company. Belmont, California. 1942.**

المؤلف في سطور

- **الأستاذ المساعد الدكتور فيصل غازي مجهول**

- **أستاذ الفلسفة في كلية الآداب، جامعة بغداد.**
- **أستاذ الفلسفة في كلية بابل للفلسفة واللاهوت.**

- **مواليد: بغداد 1967.**

- **دكتوراه فلسفة إسلامية، جامعة بغداد (2000).**
- **ماجستير فلسفة معاصرة / منطق، جامعة بغداد (1997).**
- **بكالوريوس فلسفة، جامعة بغداد (1990).**

المناصب التي شغلها

- **رئيس قسم الفلسفة / كلية الآداب / جامعة بغداد.**
- **معاون عميد كليـة الآداب، جامعـة بغـداد للشـؤون العلميـة والدراسـات العليا.**

عضوية اللجان

- **عضو الجمعية الفلسفية العربية.**
- **عضو الجمعية الفلسفية العراقية.**

- عضو لجنة أعلام العرب، في بيت الحكمة (2002).

- عضو الفريق الاستشاري لقسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة.

- ناقش وأشرف على رسائل ماجستير وأطاريح دكتوراه.

المشاركة في المؤتمرات

مؤتمرات عراقية

- المؤتمر الفلسفي العربي الثالث، الذي أقامه قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة (كتابة تاريخ الفلسفة العربية المعاصرة 1900 – 2000) عام 2002.

- المؤتمر القطري الثاني للفلسفة 14-2003/15، بغداد، الجامعة المستنصرية.

- المؤتمر الفلسفي العربي الرابع، الذي أقامه قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة (الفلسفة العربية المعاصرة والغرب 22-24 شباط (فبراير) 2003).

- عضو اللجنة التحضيرية للمؤتمر الفلسفي الخامس المقام في بيت الحكمة ببغداد (كانت، الذكرى المئوية الثانية لوفاته) 8-9 كانون الأول 2004.

- المؤتمر الفلسفي السادس (بيت الحكمة، بغداد 26-27 نيسان 2006).

- المؤتمر الفلسفي السابع لقسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة، فلسفة الحوار – رؤية معاصرة، في 11 و 12 كانون الأول 2007. عضو اللجنة التحضيرية في المؤتمر ورئيس الجلسة الأولى.

مؤتمرات عربية

- مؤتمر الجمعية الفلسفية الأردنية الرابع 15-2002/4/17 في جامعة الأميرة سمية للتكنلوجيا، عمان، الأردن.

- مؤتمر الجمعية الفلسفية الأردنية الخامس 30نيسان-2مايس 2004. عمان-الأردن.

كتب منشورة

- نقد ابن رشد لإلهيات ابن سينا. (دار الهادي، بيروت - لبنان 2005).

- على ضفاف الفلسفة. (دار أبجد، بغداد 2004).

بحوث منشورة

- القوانين العلمية في رسالة فتجنشتاين المنطقية الفلسفية. (مجلة دراسات فلسفية / بيت الحكمة، العدد (4)، 2001).

- البطولة في ملحمة جلجامش (مجلة التراث الشعبي، العدد الرابع 2002).

-تأثر الفكر العربي المعاصر بالفكر العلمي الغربي (شبلي

شميل وإسماعيل مظهر). (مجلة دراسات فلسفية ، العدد (1) 2003 ، ص52-59). (أعمال المؤتمر الفلسفي العربي الثالث لبيت الحكمة 30 آذار - 1 نيسان. (بيت الحكمة - بغداد 2003).

- أركون ومحاولة الخروج من السياج الدوغماتي. (أوراق فلسفية، العدد (9)، يناير 2004، القاهرة)

- الرؤية بين الإثبات والنفي، مجلة الآداب، العدد (65) 2004.

- الدراسات المنطقية العربية المعاصرة. (مجلة "الدليل"، العدد الثاني السنة الأولى، 15 حزيران 2004).

- تحليل العالم عند فتجنشتاين. (مجلة "الفلسفة"، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، العدد الثالث 2005)

- لودفيج فتجنشتاين ورسالته المنطقية الفلسفية. (مجلة "فكر حر"، العدد صفر 2005، التجمع الثقافي في شارع المتنبي).

- مغالطات الاستنتاج. (مجلة الآداب، العدد (76) 2007م/ 1427هـ).

مقالات منشورة

- دائرة النحو ، (وهي محاولة لحصر أهم قواعد النحو في دائرة تضم المبني والمعرب من الأسماء والأفعال). (جريدة الإعلام، العدد 205 الأربعاء 2002/2/27)

- الأغنية التراثية (جريدة الجمهورية، الاثنين 10 حزيران 2002).

- فتجنشتاين وقضايا المجال الصوفي (جريدة العرب (2002/8/21) لندن).

- حــول كتــاب "متعــة الفلســفة". (مجلــة دراســات فلســفية / العــدد (1) 2003).

- الإنسان في الفلسفات المعاصرة. (مجلة "الحكمة"، نشرة تصدرها كلية بابل الحبرية للفلسفة واللاهوت، العددان (10 – 11 / 2003).

- اسـبينوزا وعلـم الأخـلاق (جريـدة الصـباح، ص8 ثقافـة، الثلاثـاء 26 آب 2003، العدد 48).

- الحـب والكراهيـة. جريـدة (نيشـا) العـدد (26) أواخـر أيلـول / 2003 – 6753 آشوري).

- لودفيج فتجنشتاين ورسالته المنطقية الفلسفية (جريدة الصباح، الأربعـاء 8 تشرين الأول 2003).

- برتراند رسل والماركسية. القسم الأول، (جريدة الصباح، الأربعاء 5 تشرين الثاني 2003).

- برتراند رسل والماركسية. القسم الثاني، (جريدة الصـباح، السـبت 6 كـانون الأول 2003، العدد (132)).

- الإلهيات من كتاب الشفاء. (جريدة النهضة، العدد (76)،

الاثنين 5 كانون الثاني 2004).

- مدني صالح فيلسوف الجمع، (جريدة النهضة، العدد (91)، الخميس 12 شباط 2004).

- موريس شليك والأخلاق. (جريدة النهضة، العدد(121)، الثلاثاء 30 آذار 2004).

- رحيل مبكر. (مجلة "الحكمة"، العدد (13-14) نيسان 2004).

- الشارح الأكبر، ابن رشد. (الشراع، الاثنين، العدد (4) 14 حزيران 2004).

- معنى الحياة، (نيشا، العدد (34) حزيران 2004).

- فتجنشتاين بين الرسالة والبحوث الفلسفية (الصباح، العدد (363) السبت 18 أيلول 2004).

- عمانؤيل كانت والديكارتية الجديدة، (الصباح، العدد (405)، السبت 6 تشرين الثاني 2004)

- معروف الرصافي والشخصية المحمدية، (الصباح، العدد (418)، السبت 27 تشرين الثاني 2004).

- المثقف بين التعريف والتأثير في المجتمع (الصباح، العدد (505)، الاثنين 21 آذار 2005).

- حسام الآلوسي: مباحث فلسفية حول العقلانية العربية. (الصباح، العدد (561)، السبت 28 أيار 2005).

- الطفل والتعليم. (مجلة نجم المشرق، العدد (42) السنة الحادية عشرة 2005).

- الماركسية والمسألة الدينية. (الصباح، العدد (614)، السبت 30 تموز 2005).

- الفيلسوف في الثقافة العربية المعاصرة، (المؤتمر، العدد (1136)، 27 حزيران 2006).

- دعاة السلم. (نجم المشرق، العدد(51) السنة الثالثة عشرة (3) 2007).

قصص قصيرة

- مؤتمر الخراف، (المؤتمر، العدد (1139)، 1 تموز 2006).

- تمثال العراق، (نجم المشرق، العدد (46) السنة الثانية عشرة (2) 2006).

- اجتماع الزهاد، (نجم المشرق، العدد (48) السنة الثانية عشرة (4) 2006).

- هوايات فقير. (نجم المشرق، العدد (53) السنة الرابعة عشرة (1) 2008).

- يوم مع الكلمات. (المؤتمر، العدد (1510)، الخميس 31 كانون الثاني 2008).

ترجمات

- مصطلح الموجود. (مجلة فكر حر، العدد الثاني أيار 2006).

- سوزان استيبنج والقضايا المنطقية، (مقابسات، العدد الثالث - حزيران 2007).

فهرس المحتويات

هذا الكتاب

في الغلط والمغالطة أو السفسطة اللغوية

" في الغلط والمغالطة " عنوان يثير القارئ من أول نظرة، يثيره بدافع الفضول أو التساؤل. أي غلط وأية مغالطة؟ فهل هو مدخل للأخلاق، مما يثاب المرء عليه أو يعاقب، أم هو في اللفظ والإعراب وما شابه؟ وحينما يقرأ فهرسة موضوعات الكتاب لن يزداد إلا غموضاً وضرباً على غير هدى، وفقط، ربما في الفصل الرابع، ربما رجح عنده أنه كتاب في المنطق. والمنطق ليس من الموضوعات الأثيرة عند المثقف، فضلاً عن القارئ العادي، لكن هذا كله ينقلب إلى ابتسامة فرحة ورضا حالما يقرأ القارئ أول صفحة من الفصل الأول، فيجد نفسه في أمر يفهمه ويعنيه، بل يزاوله صبح مساء، عن قصد أو غير قصد، وعن دراية أو غير دراية. وهذا أمر يجعل القارئ كمن كُشف عنه غطاؤه، فصار يبصر بعد عمى، ذلك أن كل هذه الأشكال من الغلط والمغالطة التي تتتابع في فصول هذا الكتاب، وبالأمثلة التي قدمت بين يديها للتوضيح، فيها شبه إدانة، شبه تعرية لنا، نحن البشر، حيث نزاولها بكلمات، بحديث أو برمز أو إشارة، أو هزة رأس أو برفع صوت، أو بغمزة عين، أو ما شئت من وسائل التعبير بكلام أو بإشارة، فلا أحد منا لم يمارس مثل هذه الوسائل التي تخفي أو تعلن غلطاً أو مغالطة، تدليساً أو بهتاناً، أو خداعاً أو إيهاماً، أو غمزاً أو لمزاً.

وهذه هي أهمية هذا الكتاب، فهو يكشف عن ضعفنا، وربما عن إغراقنا وغرقنا في تسفيه غيرنا ومخادعته، والتهرب من الحق، أو الإصرار على الخطأ، وبوسائل مختلفة، ربما بدافع من اعتقادنا بصحة رأينا، أو رغبة في الغلبة.

إن هذا الكتاب قد يعين القارئ من خلال الأمثلة، وتصنيف مواضع الغلط والمغالطة على النجاة من الوقوع في الغلط من خلال معرفته مواقع المغالطة، كما أنها تمكن الشخص المتعرف على وجود المغالطة من مدافعة المغالطين وكشف مداخل غلطهم.

من مقدّمة

الدكتور حسام محيي الدين الآلوسي

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban
www.al-ilmiyah.com
DKI
دار الكتب العلمية
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah